



جامعة آل البيت

كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية

قسم اقتصاديات المال والأعمال

الاقتصاد المعرفي ودوره في التنمية المستدامة (دراسة حالة العراق)

**The Knowledge Economy and its Role in Sustainable
Development**

(Iraq Ease Study)

إعداد الطالب:

شاكر حمود حمد العبدالله

الرقم الجامعي:

(١٤٧٠٥٠٧٠٠٢)

إشراف

الاستاذ الدكتور:

تركي مجرم الفواز

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير
في اقتصاد المال والأعمال عمادة الدراسات العليا

2019

تفويض

أنا أشكر حمود حمد العبدالله أومر جامعة آل البيت بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات أو
الموسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة.

التوقيع:  حمود حمد العبدالله

التاريخ: 2019 / 05 / 09

اقسور

الرقم الجامعي: 1470507002 طالب: شاكِر حمود حمد العبدالله

كلية: الاقتصاد والعلوم الإدارية تخصص: اقتصاديات المال والاعمال

أعلن أنني قد التزمت بقوانين جامعة آل البيت وألظمتها وتعليماتها وقراراتها السارية المعمول المتعلقة بإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه عندما قدمت شخصياً بأعداد رسالتي بحول الاقتصاد المعرفي ودوره في التنمية المستدامة (دراسة حالة العراق)، وذلك بما ينسجم مع الامتثال العلمية المتعارف عليها في كتابة الرسائل والأطاريح العلمية، كما أنني أعلن بأن هذه الرسالة غير منقولة أو مستلة من رسائل أو أطاريح أو كتب أو أبحاث أو أي منشورات علمية تم نشرها أو تغريبها في أي وسيلة إعلامية، وتأسيساً على ما تقدم فإبني التحمل المسؤوليه الترابعية كافة فيما لو تبين غير ذلك بما فيه حق مجلس العمداء في جامعة آل البيت بإلغاء قرار سببي للدرجة العلمية التي حصلت عليها وسحب شهادة التخرج مني بعد صدورها دون أن يتغير لي الحق في التظلم أو الاعتراض أو الطعن بأي صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد.

التاريخ: ١٤ / ٥ / 2019م

توقيع الطالب:

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة للاقتصاد المعرفي ودوره في التنمية المستدامة (دراسة حالة العراق)

وأوصى بإجازتها بتاريخ: / 2019م

إعداد الطالب: شاكِر حمود حمد العبدالله

إشراف الدكتور: تركي مجرم الفواز

التوقيع	أعضاء لجنة المناقشة
	مشرفاً ورئيساً
	عضواً
	عضواً
	عضواً خارجياً
	الاستاذ الدكتور: تركي مجرم الفواز
	الدكتور: علي الفضاة
	الاستاذ الدكتور: ليراهيم البطاينة
	الاستاذ الدكتور: رياض المومني

الإهداء

اهدي هذه الرسالة المتواضعة الى شعب العراق الجريح الى
شهداء العراق والأمة العربية الذين ضحوا بأنفسهم دفاعاً عن
الأمة العربية وخاصة من استشهد على ارض فلسطين.

والى عائلتي الكريمة ممثلة بالزوجة والأولاد

والى كل الأصدقاء والمحبين

الشكر والتقدير

الحمد لله والشكر لله عز وجل الذي من علينا بالصحة والعافية، الحمد لله والشكر لله الذي وفقني في كتابة هذه الرسالة. الحمد لله الذي وفر لي من الأساتذة والأصدقاء الذين اعانوني في كتابة هذه الرسالة

اتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ، الدكتور تركي الفواز المشرف على رسالتي لما قدمه لي من عون ونصائح وتوجيهات لإكمال هذه الرسالة.

واتقدم بالشكر الجزيل الى الأردن الشقيق الذي وفر لنا كل السبل لإكمال منهج دراسة الماجستير.

حفظ الله الأردن ملكاً وحكومة وشعباً لخدمة اشقائهم العرب.

الباحث

محتويات الفهرس

ز	محتويات الفهرس
ي	قائمة الجداول
ك	الملخص
م	ABSTRACT
١	الفصل الأول الإطار العام للدراسة
١	١-١ المقدمة:
٣	٢-١ مشكلة الدراسة:
٤	٣-١ أهمية الدراسة:
٥	٤-١ أهداف الدراسة:
٦	٥-١ فرضيات الدراسة:
٦	٦-١ مصطلحات الدراسة:
٨	الفصل الثاني الإطار النظري والدراسات السابقة
٨	١-٢ تمهيد
٩	٢-٢ اقتصاد المعرفة
١٢	٢-١-٢ مفهوم الاقتصاد المعرفي:
١٥	٢-١-٣ خصائص الاقتصاد المعرفي
١٦	٢-١-٤ مؤشرات الاقتصاد المعرفي:
٣١	٢-١-٥ الاقتصاد المعرفي ودوره في بناء التنمية الاقتصادية

الفصل الثالث التنمية الاقتصادية في ظل الاقتصاد المعرفي في العراق ٤٦

٤٦ ١-٢-٣ تمهيد:

٤٧ ٢-٢-٣ المقومات الاقتصادية:

٥٢ ٣-٢-٣ المؤهلات الديموغرافية:

٥٣ ٤-٢-٣ الخطط القطاعية:

٥٦ ٥-٢-٣ مشاريع الحكومة الإلكترونية:

٥٨ ٦-٢-٣ أهمية الحكومة الإلكترونية:

٥٩ ٧-٢-٣ أهداف الحكومة الإلكترونية:

٦٤ ٨-٢-٣ المعوقات التي تواجه العراق للدخول الى اقتصاد المعرفة:

٦٧ ٩-٢-٣ المعوقات السياسية والأمنية في العراق:

٦٩ ١٠-٢-٣ تطور المستوى المعاشي وانعكاساتها على الفقر والبطالة في العراق

٦٩

٦٩ ١١-٢-٣ الواقع الاقتصادي في العراق

٧٦ ٣-٢-٣ الفقر والبطالة في العراق:

٧٦ ١-٣-٢ الفقر في العراق قبل احتلاله عام ٢٠٠٣

٨٣ ٣-٣-٢ سادساً: واقع البطالة في العراق قبل الاحتلال الأمريكي عام ٢٠٠٣

٨٤ ٤-٣-٢ سابعاً: واقع البطالة في العراق بعد الاحتلال الأمريكي عام ٢٠٠٣

الفصل الرابع استراتيجية التحول الى اقتصاد المعرفة في العراق لدعم التنمية

الاقتصادية ٩٠

٩١ ١-٣-٤ استخدام الإنترنت:

٩٦ ٢-٣-٤ البيئة الرقمية:

١٠٠ ٣-٣-٤ استراتيجية تحفيز اقتصاد المعرفة في العراق:

١٠٨	٤-١-٤ واقع التعليم في العراق:
١٢١	الفصل الخامس النتائج والتوصيات
١٢١	١-٥ اولاً: النتائج
١٢٤	٢-٥ ثانياً: التوصيات
١٢٧	٣-٥ ثالثاً: دراسات مقترحة
١٢٨	المصادر والمراجع
١٢٨	اولاً: المصادر العربية
١٣٩	ثانياً: المصادر الأجنبية

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(١)	المجموع الكلي للإيرادات النفطية من عام ٢٠٠٣ الى عام ٢٠١٥	٢٤
(٢)	المشاريع المهمة نحو التحول لإقتصاد المعرفة والجهات القائمة بها	٢٦
(٣)	مراحل الحكومة الالكترونية لبعض الدول العربية ومواقع العراق فيها	٣٠
(٤)	مساهمة القطاعات الاقتصادية في العراق في الناتج المحلي الاجمالي	٣٢
(٥)	مؤشرات الفساد في العالم ومواقع العراق فيها	٣٣
(٦)	الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الحالية ٢٠٠٣-١٩٩٠	٣٥
(٧)	معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي في العراق للفترة ٢٠١٦-٢٠٠٤	٣٧
(٨)	توزيع الدخل على فئات المجتمع لسنوات مختارة	٣٨
(٩)	دليل مستوى المعيشة كل ميدان الدليل العام الاجمالي الاسر في العراق	٤٠
(١٠)	مؤشرات الفقر في العراق لعدة سنوات	٤١
(١١)	معدل البطالة ومعدل النمو الناتج الأجمالي بدون النفط	٤٣
(١٢)	مجالات استخدام الانترنت والغرض منها	٤٦
(١٣)	مؤشرات البنية الاساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات عام ٢٠١٧	٤٩
(١٤)	بنود المحتوى	٥٠
(١٥)	نسبة الانفاق على البحث والتطوير الى اجمالي الانفاق على التعليم العالي ٢٠١٠-١٩٩٥	٥١
(١٦)	براءات الاختراع الممنوحة للمقيمين وغير المقيمين (٢٠١٥-٢٠٠٠)	٥٣
(١٧)	مؤشرات تطور التعليم الابتدائي في العراق للفترة (٢٠١٣-٢٠٠٣)	٥٥
(١٨)	مؤشرات التعليم الثانوي	٥٦
(١٩)	تطور اعداد الطلبة والمدرسين والجامعات في العراق	٥٨
(٢٠)	تطور الانفاق على التعليم في العراق ٢٠١٥-٢٠٠٥ عدا اقليم كردستان	٦٠

الاقتصاد المعرفي ودوره في التنمية المستدامة، (دراسة حالة

(العراق)

إعداد: شاكر حمود حمد العبدالله

إشراف الاستاذ الدكتور: تركي مجحم الفواز

الملخص

يشهد العالم اليوم تقدماً علمياً وثقافياً ومعرفياً كبيراً في كافة المجالات بصورة عامة، وفي تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بصورة خاصة، بفعل ثورة المعلومات والاتصالات التي ادت الى ولادة اقتصاد جديد، سمي بالاقتصاد المعرفي. وهو بوابة النجاح لجميع دول العالم ومنها العراق، حيث أصبح الاقتصاد المعرفي هو القائد في المرحلة الراهنة، وهو من مصادر الثروة التي تعطي الميزة التنافسية للدول مما جعله يحل محل الاقتصاد التقليدي. جاءت هذه الدراسة للتعريف بالاقتصاد المعرفي كإقتصاد جديد في الاقتصاد العالمي، وكيفية الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومخرجات البحث والتطوير لخدمة برامج التنمية الاقتصادية. وقد توصلت الدراسة الى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات المتوافقة مع اهداف البحث وفرضيته، أهمها ضعف تطبيق مؤشرات التنمية الاقتصادية في العراق، حيث أن الاقتصاد العراقي يعاني من اختلالات هيكلية، حيث يعتمد على الصادرات النفطية كمورد وحيد للموازنة العامة للعراق، وكذلك ضعف الاستثمار في قطاع المعلومات والاتصالات وعدم جذب المستثمر الأجنبي الى العراق، وعدم الإنفاق

بشكل جيد على برامج البحث والتطوير والتوجيه. وتوصي الدراسة بضرورة ان تقوم الحكومة العراقية بتوفير بيئة مستقرة امنياً وسياسياً، لتشجيع الدول على الاستثمار في العراق، حيث ان المستثمر الأجنبي يجلب التكنولوجيا الحديثة الى البلد، وكذلك ضرورة مواصلة الجهود والخطط لتطبيق برنامج الحكومة الإلكترونية في العراق، مع تنويع مصادر الدخل وعدم الاعتماد على النفط، وذلك من خلال تنمية قطاعات الاقتصاد الأخرى كالزراعة والصناعة، وضرورة دعم القطاع الخاص ليأخذ دوره في عملية التنمية الاقتصادية في العراق.

**Knowledge Economy and its Role in Sustainable
Development :Iraq Case Study
student preparation: Shaker Hamoud Hamad Al**

Abdullah

Prof. Toriki M, Alfawwaz

ABSTRACT

The world is witnessing huge scientific, cultural and knowledge progress in all fields in general, and in economic and social development in particular, as a result of information and communication revolution that led to the birth of a new economy called knowledge economy. Which is the gateway to success for all countries of the world, including Iraq, where knowledge economy is the leader at the current stage, which is a source of wealth that gives a competitive advantage for countries, making it replace the traditional economy. This study aims at introducing knowledge economy as a new economy

in the global economy, how to benefit from

Information and Communication Technology (ICT) and Research and Development outputs to serve economic development programs. The study has reached a set of conclusions and recommendations that are compatible with the research objectives and its hypothesis; the most important of which is the weak implementation of economic development indicators in Iraq, where its economy suffers from structural imbalances, it depends on oil exports as the sole supplier of the general budget of Iraq, attracting foreign investors to Iraq, and not spending well on research and development programs and guidance. The study recommends that the Iraqi government should provide a stable security and political environment to encourage countries to invest in Iraq. The foreign investor brings new technology to the country, as well as the need for

continuous efforts and plans to implement the E-Government program in Iraq, diversifying sources of income and not relying on oil, through the development of other sectors of the economy such as agriculture and industry, and the need to support the private sector to take its role in the process of economic development in Iraq.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

١-١ المقدمة:

إن التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تجتاح الاقتصاد العالمي بفعل ثورة تقنية المعلومات والاتصالات، لعبت دوراً أساسياً في التوجه نحو الاقتصاد المعرفي، وهذا الاقتصاد قادم بزخم كبير، اقتصاد جديد ذو طابع خاص يستمد خصوصيته من دوره الذي سيقوم به في المستقبل فبواذره وارهاصاته الأولية تتشكل يوماً بعد يوم لتحدد ملامح هذا الاقتصاد في عصر جديد في كل جوانبه وابعاده وامتداداته وقواعده ونظمه واسسه الارتكازية. وفي طرائقه وادواته ووسائله معتمداً على أدواته الأساسية ومنها الاستثمار في رأس المال البشري والدراسة والتطوير المستمر، حيث احدثت تطبيقات تلك الأدوات والركائز فضلاً عن تقنية الأنترنت تغيرات جوهرية في الواقع الاقتصادي، من حيث حجم الإنتاج وسرعة نموه العالية لاعتماده على رأس المال البشري وارتكازه على منظومة الدراسة والتطوير، وامكانيته في تطوير وتغيير انماط العمل وتغيير

طرائق التعامل بين الأفراد والمؤسسات والحكومة من خلال استخدامه أحدث الوسائل التقنية وفي اختصار الوقت والجهد والتكلفة وفتح افاق جديدة للتجارة والأسواق، وكذلك تضيق الفجوة الرقمية الأخذة بالاتساع بين الدول النامية ومنها العربية والدول المتقدمة.

والعراق كغيره من الدول النامية يحاول الاستفادة من ثورة المعلومات والاتصالات السائدة في عالم اليوم، ومحاولة ردم الفجوة الموجودة بين العراق ودول الجوار العربية والدول النامية رغم ما يعانیه الاقتصاد المعرفي من اختلالات هيكلية في كافة قطاعاته الاقتصادية بسبب عدم وضع السياسة الاقتصادية السليمة وعدم وجود القيادة الرشيدة التي تنهض بالاقتصاد العراقي، بالرغم من وجود العديد من المؤهلات السكانية والمقومات الاقتصادية لتحقيق التنمية الشاملة، ودخول العراق صوب اقتصاد المعرفة ومحاولة جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة الى البلد، واستيراد التكنولوجيا الحديثة والاستفادة منها في تنمية القطاعات الاقتصادية ، كالقطاع الزراعي والصناعي وقطاع الخدمات، وكذلك تنفيذ مشروع الحكومة

الإلكترونية لما له من تأثيرات ايجابية في تقديم الخدمات للمواطنين، والاهتمام بالكفاءات العراقية للحيلولة دون هجرتهم الى الخارج وذلك من خلال وضع المحفزات اللازمة للعودة الطوعية لهذه الكفاءات لبناء العراق.

وكذلك الاهتمام بتطوير برامج الدراسة والتطوير لكونها من اهم الأدوات التي تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية في العراق، ويتطلب ذلك زيادة الإنفاق الحكومي على الدراسة والتطوير لأنها من أهم ادوات التغيير في الاقتصاد العراقي.

وعلى الحكومة العراقية الاهتمام بالجامعات والتعليم العالي في العراق لما لذلك من دور مهم في دخول العراق الى اقتصاد المعرفة، حيث ان الجامعات تنتج العلم والمعرفة وتنتشره بين ابناء المجتمع.

١-٢ مشكلة الدراسة:

لدى العراق العديد من المقومات الاقتصادية ، سواء كانت مادية او طبيعية، إلا انه لا يزال يعاني من ضعف وتدني واضح في كيفية استثمار الاقتصاد المعرفي لخدمة برامج التنمية الاقتصادية

والاجتماعية في العراق. وتتمثل مشكلة الدراسة بأن العراق يواجه مشاكل اقتصادية واجتماعية وسياسية افرزتها السياسات والحروب التي مرت على العراق منذ عقد الثمانينات وحتى اليوم، ولا تزال تداعياتها الخطيرة تحاصر الاقتصاد العراقي مع وجود تخلف واضح في استثمار الثورة العلمية والتكنولوجية التي يشهدها العالم اليوم، للدخول في الاقتصاد المعرفي وتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة. كما أن هناك ضعف واضح في مستوى التعليم والدراسة العلمي في العراق مع تراجع في استخدام التكنولوجيا وتطبيق براءات الاختراع.

وستحاول الدراسة الوقوف على مشكلتها الرئيسية فيما هو الاثر

الاقتصاد المعرفي على التنمية المستدامة في العراق؟

١-٣ أهمية الدراسة:

وتكمن أهمية الدراسة بما يلي:

الاهتمام بدراسة العلاقة بين الاقتصاد المعرفي والتنمية الاقتصادية ، وتوفير كل المستلزمات وتذليل المصاعب لأجل بناء اقتصاد معرفي

على ضوء التحديات التي تواجه العراق لأجل الانطلاق نحو اقتصاد المعرفة.

اهتمام الباحثين بتكوين رؤية موضوعية عن الية وادارة المعرفة وعملياتها في المجتمع الحديث، وكيف تطور المعرفة وصولاً الى التنمية البشرية المستدامة، وزيادة الناتج المحلي الإجمالي وزيادة دخل الأفراد لتقليل الفقر والبطالة.

١-٤ أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

التعرف على مفهوم الاقتصاد المعرفي كتوجه جديد في الاقتصاد العالمي التي تعتبر المعرفة فيه عنصر اساسي من عناصر الإنتاج، وبيان اهميته الكبيرة كونه الأداة الفاعلة لبناء ثروة الأمم والشعوب. التعريف بمفهوم اقتصاد المعرفة وأهميته وخصائصه الأساسية وامكانية تطبيقه في مجالات الحياة العملية، مع ايجاد بنى تحتية له للاستفادة منه في تنشيط وتفعيل التنمية الاقتصادية في العراق.

توضيح العلاقة المترابطة بين الاقتصاد المعرفي والتنمية الاقتصادية من خلال دراسة العراق كنموذج والاستفادة منها لتحسين ورفع مؤشرات التنمية الاقتصادية .

٥-١ فرضيات الدراسة:

تستند الدراسة الى فرضية رئيسية وهي ان الاقتصاد المعرفي له آثار ايجابية في اقتصاديات الدول التي تسعى للولوج اليه من خلال تطبيق ادواته وتقنياته، ويستمد الدراسة هذه الفرضية من ان واقع الاقتصاد المعرفي في العراق لا يزال بعيد عن الدخول في قطاعات الإنتاج علماً انه عنصر اساسي في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العراق.

٦-١ مصطلحات الدراسة:

الاقتصاد المعرفي: ذلك الاقتصاد الذي ينتج المعرفة وينشرها ويوظفها في كافة المجالات الاقتصادية وذلك من خلال بناء التنمية البشرية، من خلال بناء المهارات والتوزيع الناجح لها"

التنمية المستدامة: فقد عرّفها منظمة الفاو بأنها: "إدارة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية وتوجيه التغيير التقني والمؤسسي بطريقة تضمن تحقيق واستمرار إرضاء الحاجات البشرية للأجيال الحالية والمستقبلية"، ويمكن أن نستنتج من التعريف السابق أن المنظور الاقتصادي والاجتماعي والبيئي للتنمية المستدامة يتجسد في إحداث التنمية الاقتصادية التي تلبى احتياجات المجتمع في الوقت الحالي مع المحافظة على البيئة والموارد الطبيعية للأجيال اللاحقة، وهذا يعني وجود تحديات متعددة للتنمية المستدامة

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

١-٢ تمهيد

يشهد العالم اليوم متغيرات جديدة وسريعة، حيث ازداد التوجه نحو المعرفة والمصطلحات، حيث أصبحت المعرفة محركاً للإنتاج والنمو الاقتصادي، وأصبح الاقتصاد المعرفي هو سمة العصر في الاقتصاد العالمي الجديد، ويسعى اقتصاد المعرفة الى جعل المعلومات والرقميات والبرمجيات الهدف الأساسي له.

سنتناول في الفصل الأول توضيح مفهوم اقتصاد المعرفة واهميته، وخصائصه ومؤثراته التي يقوم عليها ونعطي مفهوم التنمية الاقتصادية شيء من التفصيل من حيث اهميتها وأهدافها والمعوقات التي تواجه قيام التنمية الاقتصادية .

وسوف نتطرق الى العلاقة بين الاقتصاد المعرفي والتنمية الاقتصادية .

٢-٢ اقتصاد المعرفة.

إن المعرفة ليست وليدة اليوم، وانما هي قائمة منذ القدم، حيث هي مورد الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية غير أنها لم تكن مستثمرة بالمستوى المطلوب، ولم تأخذ اهميتها الحقيقية الا في نهاية الألفية الثانية، حيث اصبحت المعرفة احد ركائز الاقتصاد العالمي الذي تخلص من قيود عنصر رأس المال وعنصر الأيدي العاملة، وصار يركز على المعرفة بصورة اساسية، حتى اصبح يسمى بالاقتصاد المعرفي (Knowledge Economies)، حيث اصبح هذا الاقتصاد يمثل اتجاه جديد في الرؤيا الاقتصادية الدولية حتى صارت المعرفة تلعب الدور المهم والأساسي في العملية الإنتاجية.

وتمثل دور المعرفة في خلق الثروة الفكرية والمعلوماتية (جرادات، ٢٠١١: ٦٤) ، وإن معارف الإنسان تراكمت على مدى السنين والعصور، حيث تناقلت المعلومات من عصر الى عصر،

ومن حضارة الى حضارة، حتى ظهرت المعرفة في العصر الحديث بقفزة نوعية، ليس من خلال نوعها وعددها، وانما من خلال وسائل التعامل معها، حيث دخلت حديثاً التقنيات الرقمية التي تسمح بتخزينها والتعامل معها بسهولة، مع امكانية نقلها وتوزيعها بسرعة فائقة وعلى اوسع نطاق، حيث أن التنوع في المعرفة ادى الى ظهور تخصصات دقيقة في فروع علم الاقتصاد، الذي يعتمد اساساً على المعرفة ورأس المال البشري في تطوره وتقدم المجتمع.

ساهم في رفع مؤشرات التنمية الاقتصادية، حيث شهد القرن الماضي أعظم تغيير في حياة المجتمعات البشرية وهو التحول الثالث بعد الزراعة والصناعة، وهو الثورة المعلوماتية والاتصالات الذي كان لها الدور الفعال في هذا التحول.

حيث اصبح التطور المعرفي ذو تأثير كبير في الحياة الاقتصادية مقارنة بالعوامل الأخرى (العوامل المادية والطبيعية) وقد ادى تطور المعلومات والاتصالات الحديثة الى تغييرات جذرية في ادارة الاقتصاد الجديد الذي يعتمد كلياً على المعلومات والرقميات والبرمجيات. (العذاري والدعيمي، ٢٠١٠: ٦٨ – ٦٧).

في العقد الأخير من القرن الماضي ونتيجة للتطور الكبير في مجال المعلومات والاتصالات تحولت المجتمعات البشرية الى مجتمعات معلوماتية، حيث أصبح الاعتماد عليها في الاقتصاد ورفع مستوى الرفاهية للمجتمع، وبذلك تحولت المعرفة الى مورد اساسي من الموارد الاقتصادية ، حيث اصبح الاستثمار في المعلومات والتقنية الحديثة احد اهم عوامل الإنتاج الرئيسية، وذلك بسبب ان إقتصاد المعلومات والتقنية الحديثة ادى الى زيادة الإنتاجية وتوفير فرص العمل, حتى صارت المعلوماتية والمعرفة المحرك الرئيسي للتطور والتنمية الاقتصادية الشاملة في دول العالم، وعليه فيمكننا أن نقول أن الاقتصاد العالمي أصبح يعتمد على المعرفة البشرية بصورة اساسية, واذا كانت النظرية الاقتصادية سابقاً تؤمن بأن العمل مصدر للقيمة، اصبح من الضروري صياغة نظرية اقتصادية حديثة ، تواكب التطور السريع في الاقتصاد، تكون فيه قيمة المعرفة مصدر للقيمة (ابو الشامات، ٢٠١٢ : ٥٩٦ – ٥٩٥).

٢-١-٢: مفهوم الاقتصاد المعرفي:

إن مفهوم المعرفة ليس جديداً، فالمعرفة رافقت الإنسان منذ تفتح وعيه، وتقدمت معه من مستوياتها الأولية حتى وصلت الى مستوياتها الحالية، الا ان الجديد فيها اليوم هو حجم تأثيرها على الحياة الاقتصادية والاجتماعية ونمو حياة الإنسان عموماً من خلال قدراته العلمية، وذلك بفضل الثورة العلمية والتكنولوجية.

حيث شهد العقد الأخير من القرن الماضي تغير كبير وعظيم في حياة البشرية. حيث ولدت الثورة الثالثة مع الثورة الزراعية والصناعية وهي ثورة العلوم والتقنية فائقة التطور في المجالات الإلكترونية والنووية والفضاء.

هناك علاقة قوية بين التكنولوجيا والمعرفة، حيث أن استخدامهما معاً أدى الى زيادة مهمة في الإنتاج في الاقتصاد الأمريكي في نهاية القرن الماضي. وتسعى المشاريع الحديثة للحصول على أكبر قدر

ممكن من المعرفة والبرمجيات المتطورة لإنتاج السلع والخدمات التي تحقق فيها المشاريع الحديثة الميزة النسبية (البارودي، ٢٠١٠: ٢١ - ٢٠).

عرف برنامج الأمم المتحدة (UNDP) الاقتصاد المعرفي بأنه "ذلك الاقتصاد الذي ينتج المعرفة وينشرها ويوظفها في كافة المجالات الاقتصادية وذلك من خلال بناء التنمية البشرية، من خلال بناء المهارات والتوزيع الناجح لها" (الربيعي، ٢٠١٠: ١٦ - ١٥).

اما وزارة العلوم والتكنولوجيا في نيوزيلندا، فقد اكدت أن الاقتصاد المعرفي هو الذي يستخدم المعرفة والمعلومات لتطوير النمو العلمي بدقة شديدة، مما يؤدي الى ظهور صناعة تكنولوجية ذات مستوى عالي واستخدام العمالة الماهرة المدربة، وتحقيق معدلات نمو عالية وزيادة الإنتاج، وترجمة المعرفة بشكل عملي (Michal .P. 2001 (P-9).

وقد عرف الاقتصاد المعرفي باحثون آخرون، بأنه ذلك الاقتصاد الذي يتصف بالتقدم المعرفي والإبداع والابتكار العلمي، حيث ان لتلك الصفات الدور المهم في تحقيق معدلات نمو عالية، اعتماداً على

المعرفة التي يملكها العنصر البشري كمورد اقتصادي وسلعة عالية الثمن وكخدمة ومصدر من مصادر الدخل القومي وأن الاقتصاد المعرفي له أهمية كبيرة في انتاج المهارات والقدرات البشرية اللاملموسة فيه وتعد من عناصر الإنتاج المهمة (ابو الشامات، ٢٠١٢: ٥٩٦).

وعرفة منعم دحام العطية، فقد عرف اقتصاد المعرفة (بأنه ذلك الاقتصاد الذي تشكل فيه المعرفة ركيزة اساسية للنمو الاقتصادي ومحركاً للإنتاج)، ويتم ذلك من خلال التركيز على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبحوث والدراسات العلمية، حيث تم وصف المعرفة في الاقتصاد الجديد بأنها عامل من عوامل الإنتاج التي تساهم في زيادة الإنتاجية وكذلك زيادة فرص العمل، (الفريادي، ٢٠١٢، ١٥ - ١٤).

وهو "الاقتصاد الذي تحقق فيه المعرفة الجزء الأكبر من القيمة المضافة من خلال استثمارها واستعمالها في تطوير عوامل الإنتاج الذي يؤدي الى تحقيق الثروة". (محرم، ١٩٨٢: ٢٧).

يبين لنا بعض الباحثين أن الاقتصاد المعرفي يعني نشر المعرفة، وهو الاقتصاد الذي تحقق فيه المعرفة الجزء الأكبر من القيمة المضافة. أي أن هذا الاقتصاد يركز على المعرفة في العملية الإنتاجية وأن النمو الاقتصادي يزداد مع زيادة المعرفة، ويعتمد هذا الاقتصاد على اكتشاف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٢-١-٣ خصائص الاقتصاد المعرفي

يعتبر الوضع الحالي للاقتصاد المعرفي بأنه يقع في منتصف الطريق بين الاقتصاد التقليدي المغلق القائم على الثروات المادية والطبيعية (الأرض، راس المال، العمل) وبين الاقتصاد الجديد القائم على المعرفة، واصبحت المعرفة تنتج صناعات تكون الأفكار منتجاتها والبيانات موادها الأولية والعقل البشري هو المنفذ، حتى صارت المعرفة هي المكون الرئيسي للاقتصاد الجديد.

ومن خلال هذا السياق فقد تميز الاقتصاد المعرفي بعدد من الخصائص وهي: (جرادات وآخرون، ٢٠١١: ٦٨ - ٦٥).

- ١- يعتبر العقل البشري هو اهم مجالات الاستثمار واكثرها تأثيراً في الإنتاج وتحقيق التنمية الاقتصادية
- ٢- يهتم الاقتصاد المعرفي وبصورة متزايدة بالبحث العلمي والإبداع.
- ٣- ضرورة استخدام العنصر البشري المعارف والمهارات والقدرات على أكمل وجه لكي يقدم خدمات للمجتمع
- ٤- تركيز الاقتصاد المعرفي على التعليم والتدريب المستمر.
- ٥- يتميز الاقتصاد المعرفي بعدم العشوائية والارتجالية.
- ٦- يتصف الاقتصاد المعرفي بعدم اعطاء اهمية للموقع الجغرافي.

٢-١-٤: مؤشرات الاقتصاد المعرفي:

الاقتصاد المعرفي يستند بصورة عامة على مؤشرات رئيسية وهي كما يلي:

أ. **البحث والتطوير:** ان مؤشر البحث والتطوير يعني الإبداع في تطبيق التكنولوجيا الحديثة، والتي تساعد على تحسين الإنتاجية ونوعية السلع والخدمات، ونتاج سلع وخدمات جديدة او تحسين المنتجات

القائمة والإبداع هو إشارة الى عملية الإنتاج التي تتم من خلال التطور التكنولوجي، والإبداع يؤدي الى تقديم منتجات جديدة من السلع والخدمات، والإنسان المبدع هو الذي يطور وينتج سلع وخدمات جديدة للمجتمع (عبد الغني، ٢٠١٦ : ٥٠).

ب - مهارات الموارد البشرية: تسعى جميع دول العالم للتوجه نحو اقتصاد المعرفة، وتعتمد في هذا التوجه على تحسين الموارد البشرية وذلك من خلال التعليم الجيد وتقديم الخدمات الصحية وتحسين المستوى المعيشي للأفراد، حيث أن الإنسان هو المحرك الرئيسي للتقدم العلمي والتكنولوجي وبالتالي تقدم المجتمع اقتصادياً واجتماعياً.

إن الثورة العلمية والتكنولوجية الجديدة في مجال الاتصالات والمعلومات والعولمة، هي محطات مهمة في التطور الحاصل اليوم، (عبد الغني، ٢٠١٤ : ٥١-٥٠).

والموارد البشرية لها دور مهم في تطوير الاقتصاد عموماً، وبناء البيئة المعرفية بشكل خاص، التي سادت في الاقتصاد العالمي الحديث.

ج - التعليم والتدريب: ان مؤشر التعليم والتدريب هو مؤشر مهم لأن من خلاله يتم اكتساب الخبرات والمهارات والقدرات وتكوين رأس المال البشري، ان مخزون رأس المال البشري الناتج من التعليم الرسمي هو متناغم بشكل كبير، حيث لا يمكن أن تتساوى جميع المهارات والخبرات في كل دول العالم، حيث ان العامل ذو التعليم العالي اجوره تختلف عن العامل ذو التعليم المتدني، وهكذا فإن المقارنة بالمستوى التعليمي تعطي لنا القيمة التجارية للمخزون البشري.

حيث ان التعليم يعتبر المؤشر الأساسي لرفع كفاءة العاملين في المؤسسات والشركات، وحصول العاملين على مستوى عالي من التعليم ورفع المهارات والخبرات والقدرات من خلال التدريس وتخصيص اموال كافية لرفع الكفاءة من خلال البحوث والتطوير، ابتداءً من التعليم المدرسي الأولي وصولاً الى التعليم العالي. (توتليان، ٢٠٠٦: ٢٩-٢٨).

د- تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: ان قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يمثل اليوم اهمية كبيرة في الاقتصاد الوطني، ليس بسبب قدرات التوظيف والتنوع الاقتصادي، بل للإمكانيات المتطورة التي يمتلكها والدور الكبير الذي يلعبه في توفير اشكال المنتجات والخدمات والتكنولوجيا التي تدعم الأسس الصحيحة لتطور اقتصاد المعرفة في الأسواق العالمية، وبالنتيجة يمكن الاستفادة منها في تنمية قطاعات الصحة والتعليم والبحث والتطوير، مع تهيئة الأرضية المناسبة للاستثمار والتنمية الاجتماعية.

وقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يعتبر عامل اساسي في العملية الإنتاجية. اضافة الى توفير فرص العمل وتنويع الاقتصاد وزيادة الدخل القومي، وكذلك خلق وزيادة القيمة المضافة، وزيادة الأرباح وتوفير مقومات اساسية للأمن والدفاع في البلدان التي وصلت مراحل متقدمة في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي أصبحت المؤشر الحقيقي للاقتصاد المعرفي، وتمثل لا عنصر من عناصر الميزة التنافسية ويمكن أن نقول ان تكنولوجيا المعلومات هي جزء من المعلوماتية التي يمكن أن نعرفها (بأنها الإطار الذي يضم

تكنولوجيا المعلومات وعلوم الحاسبات وشبكات الإتصالات وتطبيقاتها في مجالات العمل الإنساني)،(نعمة، ٢٠١٦ : ١٨٥-١٨٤).

١-٤-١-٢ : نشأة وتطور التنمية الاقتصادية:

التنمية الاقتصادية هي ظاهرة نشأت مع نشؤ البشرية، ولكنها اخذت اهميتها الكبيرة بعد الحرب العالمية الثانية، حيث ان هذا المفهوم ورد في ادبيات الحضارات القديمة ومنها تاريخ الفكر الاقتصادي الروماني، اي قبل ظهور التجارة والصناعة، حيث كان النشاط الاقتصادي يعتمد على الزراعة التي كانت لغرض الإكتفاء الذاتي فقط، وكانت بدائية إلا أن مفهوم التنمية الاقتصادية اخذ العالم يهتم به بعد الحرب العالمية الثانية، حيث ظهرت بعد تلك الحرب دول غنية ودول فقيرة وهذه كانت مشكلة معقدة.

ولغرض تفسير هذه المشكلة صار موضوع التنمية الاقتصادية يلاقي اهتمام كبير وواسع في مختلف المجالات في الاقتصاد والسياسة والثقافة والبيئة، وأقرت المنظمة الدولية (الأمم المتحدة) بأن التنمية حق مشروع لكل الشعوب خاصة في الدول النامية التي ينتشر فيها

الفقر والتخلف، أصبحت الحاجة فيها للتنمية مهمة وذلك لتقليل الفجوة الكبيرة بينها وبين الدول المتقدمة، وكان الاهتمام في دول العالم ينصب حول تخفيف التنمية الاقتصادية التي هي المدخل لزيادة النمو في الدخل القومي الحقيقي. (حجيلة، رفيقة ٢٠١٢، ٢).

وعليه فإن التنمية الاقتصادية المعاصرة يجب ان تتضمن التقسيم الاجتماعي لكي يسود الإنتاج السلعي وتتكون السوق القومية وذلك للاستفادة من طرق الإنتاج الحديثة وامكانية تحقيق تعاون دولي، وان اساليب تحقيق التنمية الاقتصادية تختلف من بلد الى آخر حسب الإمكانيات المادية والموارد الطبيعية والبشرية المتوفرة في كل بلد. (مرسي، ١٩٨٢، ٨٩).

وفي ضوء ما يشهده العالم من تغيرات سريعة وتطور الخطاب السياسي وحصول دول اسبوية وافريقية على الاستقلال السياسي بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية في فترة ستينيات القرن الماضي والتطور الذي حصل في افكار علماء الاقتصاد، وتقدم الوعي الثقافي لدى المجتمعات، حيث ظهر توجه جديد في عقد السبعينات من القرن

الماضي يسلط الضوء على مفهوم جديد وهو التنمية الاجتماعية،
أخذاً بالاعتبار انعكاسات السياسة التنموية على المجتمع والأنشطة
الاقتصادية، وبعد ذلك اخذت التنمية طابع ديناميكي، يستلزم وجود
عناصر مهمة وهي: (جناني وصالح ٢٠١٧: ٥)

١. تحولات في البنية الهيكلية للنشاط الاقتصادي.
٢. ايجاد رغبة لدى المجتمع لاستيعاب تلك التحولات.
٣. وجود ارادة سياسية لتحقيق التنمية.

وهذه العناصر التي ذكرناها تشكل قوة دافعة نحو نشاط اقتصادي
متزايد، مما يشكل ضغط كبير على الموارد الاقتصادية المتاحة وما
يرافق ذلك من مخلفات مادية وتلوث البيئة، وخاصة من آثار الصناعة
وهذا مهناه اهمال حصة الأجيال اللاحقة وتقديم الرفاهية للأجيال
الحالية، (توادرو، ٢٠٠٦: ٤٤٦).

٢-١-٤-٢ : مفهوم التنمية الاقتصادية

هناك العديد من المفاهيم للتنمية الاقتصادية، ولم يتم التوصل الى تعريف محدد للتنمية الاقتصادية من قبل رجال الفكر الاقتصادي والباحثون في الاقتصاد.

وسنستعرض بعض التعاريف التي وردت على لسان الاقتصاديون لكي نتمكن من الخروج بقاسم مشترك بين تلك التعاريف، حيث عرفها بعض الاقتصاديين انها " الجهود المبذولة والمنظمة التي تبذل وفق تخطيط مبرمج وواضح المعاني للتنسيق بين الإمكانيات المادية والبشرية المتاحة من أجل تحقيق اقل مستوى من اجل تحقيق اعلى مستوى من الدخل القومي ومستوى دخل الفرد لرفع مستوى المعيشة في كافة مجالات العملية الاقتصادية والاجتماعية ممثلة بالتعليم والصحة وتحقيق الرفاهية للمجتمع" (نوال، ١٨:٢٠٠٥).

اما الدكتور كامل بكري، فقد عرف التنمية الاقتصادية بأنها (عبارة عن سياسات اقتصادية طويلة الأمد لتحقيق النمو الاقتصادي ويزداد الدخل القومي الحقيقي للاقتصاد خلال فترة زمنية معينة وإذا كان

معدل النمو أكبر من عدد السكان فإن متوسط دخل الفرد سوف يرتفع) (بكري، ١٩٨٦: ١٧).

وهناك مفكرين اقتصاديين عرفوها انها (العملية التي يحدث من خلالها اجراء تغييرات شاملة ومتواصلة وجوهرية، يتم خلالها زيادة متوسط الدخل الحقيقي واعادة في توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة وتحسين اساليب المعيشة والقضاء على الفقر وتخفيف البطالة من خلال خلق فرص عمل واشباع حاجات السكان، اضافة الى تحقيق النمو الاقتصادي)، وأكدوا أن التنمية ليست قضية اقتصادية فقط وإنما هي مرتبطة بالأفكار السياسية وشكل الحكومة، ودور الجمهور في المجتمع، لأن التنمية تتحقق في ظل وجود حكومة قوية قادرة على توجيه ودعم جهود النمو الاقتصادي (الحسون واخرون، ٢٠١٣: ١٤٦-١٤٧).

ومن خلال ماتم استعراضه من مفاهيم مختلفة للتنمية الاقتصادية حيث تضمنت أكثر من حقبة زمنية ما بين المفاهيم التقليدية والمفاهيم

الحديثة، هنا يجب علينا عدم الخلط بين مفهوم النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.

إن تحسين الحياة المعيشية يجب ان تكون جزءاً من التنمية التكاملية لتحسين الحياة الإنسانية بشكل عام. مما يجعل التنمية الاقتصادية من منظور اسلامي جزء من التنمية التكاملية (بكار ٢٨٩:١٩٩).

وقد تم تعريف التنمية على انها (مجموعة اجراءات منظمة تقوم بإتخاذ سلطات القرار السياسي والتي تسهم في تعزيز مستوى المعيشة وزيادة الرفاهية لأفراد المجتمع (الخياط ٢٠١٦ : ٩).

٢-١-٤-٣: أهمية التنمية الاقتصادية

التنمية الاقتصادية تأخذ أهميتها الكبيرة من خلال مكانتها المهمة في تقدم الدول وازدهارها، وتبرز أهمية التنمية الاقتصادية من خلال ما يأتي (مصطفى، ٢٠٠٠ : ١٤).

١. التنمية الاقتصادية وسيلة لتقليص الفجوة الاقتصادية والتكنولوجية بين الدول المتقدمة والدول النامية.

- ١- التنمية اداة للاستقلال الاقتصادي. (نوال، ٢٠٠٥ : ٢٥).
 - ٢- زيادة الدخل القومي للأفراد.
 - ٣- تقليل الفجوة الاقتصادية والاجتماعية بين طبقات المجتمع مما يؤدي الى حالة استقرار سياسي واقتصادي.
 - ٤- رفع مستوى الناتج المحلي الإجمالي.
- ٢-١-٤ : اهداف التنمية الاقتصادية:

هناك اهداف مهمة تسعى الدول الى تحقيقها من خلال التنمية الاقتصادية ويمكن أن نوجزها بما يلي (عليما، ٢٠١٥ : ٤٣).

- ١- رفع مستويات الدخل القومي.
 - ٢- رفع مستوى المعيشة.
 - ٣- تحقيق العدالة في توزيع الدخل والثروة.
 - ٤- تعديل التركيب النسبي للاقتصاد القومي.
- اذن هدف التنمية الاقتصادية هو تقليل سيطرة قطاع الزراعة على الاقتصاد القومي نحو قطاع الصناعة لكي يكون مكمل للقطاع

الزراعي وداعم له من حيث توفير المعدات او استيعاب المحاصيل التي يمكن تصنيعها وخاصة لأغراض الغذاء وتنويع القطاعات الاقتصادية يعني الموازنة لتركيبية الاقتصاد القومي وتقليل خطر التقلبات الاقتصادية الناتجة عن الإعتماد على الزراعة فقط، وان عملية النهوض بالقطاع الصناعي تأتي من خلال انشاء مشاريع صناعية جديدة او تطوير المشاريع القائمة وذلك لتكون سند قوي لعملية التنمية الاقتصادية (عليما، ٢٠١٥ : ٤٥)

٤-٤-١ - ٢ : المعوقات التي تواجه التنمية الاقتصادية:

هناك عدة معوقات تواجه عملية التنمية الاقتصادية وتؤثر على تقدمها وفعاليتها لتحقيق اهدافها المرسومة. وهذه المعوقات تختلف من بلد الى آخر وحسب ظروف البلد الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ومن أبرز تلك المعوقات ما يلي: (اللوزي، ٢٠٠٢ : ٧٠).

- ١- معوقات طبيعية.
- ٢- معوقات اقتصادية.
- ٣- معوقات سياسية.
- ٤- معوقات تكنولوجية وتنظيمية.
- ٥- معوقات اجتماعية.
- ٦- معوقات الفساد.

٥-٤-١-٢: مؤشرات التنمية الاقتصادية

تحتل مؤشرات التنمية مكانة كبيرة حيث ان قياسها يساعد في تحليل اتجاهات التنمية، ومعرفة مدى نجاح الخطة الاقتصادية التي تم العمل بها لتحقيق اهداف التنمية، ويمكننا ان نتعرف على ثلاثة مؤشرات مهمة وهي (عليما، ٢٠١٥ : ٥٩):

١- المؤشرات الاقتصادية:

المؤشرات الاقتصادية هي مؤشر مهم من بين كل المؤشرات التي تقيس التنمية الاقتصادية، لأن المؤشرات الاقتصادية التي تحكم على

مدى تقدم أو تخلف الاقتصاد لأي بلد، والمؤشرات الأخرى مثل الاجتماعية هي تستمد تقدمها أو تخلفها من المؤشرات الاقتصادية.

ومن المؤشرات الاقتصادية:

أ- مؤشر الناتج المحلي الإجمالي (GDP): ويعد هذا المؤشر من أهم المؤشرات الاقتصادية التي يمكن أن تكون مقياس لدرجة النمو الاقتصادي، حيث أن ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي معناه أن الدولة متقدمة اقتصادياً، والعكس صحيح.

ب- حصة الفرد من الناتج المحلي: ويمكن الحصول على حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بقسمته على عدد السكان مضروباً بالأسعار الجارية في سنة معينة، وهذا المؤشر يعكس لنا معدل النمو وحجم الإنتاج، وأي بلد يحاول بناء قاعدة اقتصادية رصينة، يجب عليه تطوير القدرات الاقتصادية للبلاد، ومنها أن يكون معدل النمو الاقتصادي يساوي أو أكبر من نمو السكان أن تحقيق زيادة مستمرة في نصيب الفرد من الدخل هو الشرط الأساسي لتحقيق تنمية اقتصادية شاملة، (العكدي، ٢٠٠٥: ٤٦)

ج- نسبة الاستثمار الثابت الإجمالي الى الناتج المحلي الإجمالي: هذا المؤشر يقيس لنا نسبة اجمالي الاستثمار الى الناتج المحلي الإجمالي، ويمكن تعريف رأس المال الثابت الإجمالي، بأنه ذلك الجزء من العملية الإنتاجية الموجهة نحو انتاج السلع والخدمات الرأسمالية كالأبنية والمكائن، والمعدات.

د- الديون الخارجية: مؤشر الديون الخارجية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي يعكس مديونية الدول الخارجية ويساهم في تقييم قدرة الدول على تحمل الديون الخارجية.

٢- المؤشرات الاجتماعية:

هناك عدة مؤشرات اجتماعية ناتجة عن السلبيات التي رافقت المؤشرات الاقتصادية، ومن أهم المؤشرات الاجتماعية هي: (العكدي، ٢٠٠٥: ٥٣)

أ- معدل البطالة

ب-معدل الفقر

ج- معدل النمو السكاني

٣- مؤشرات الحاجات العامة الأساسية

ظهرت مؤشرات الحاجات الأساسية نتيجة للسلبيات التي رافقت المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية لقياس التنمية الاقتصادية حيث يجب اكمال ما يحتاجه مؤشر الناتج القومي الإجمالي (GNP) وليس استبداله. عندما عجزت المؤشرات الاجتماعية عن قياس الأداء الاقتصادي، برزت مؤشرات الحاجات الأساسية كمؤشر رئيسي من مؤشرات التنمية الاقتصادية، وعليه يجب صياغة مؤشرات ملائمة لقياس الحاجات الأساسية وامكانية اشباعها.

٢-١-٥: الاقتصاد المعرفي ودوره في بناء التنمية الاقتصادية.

إن الاقتصاد المعرفي في عالم اليوم المتطور تكنولوجياً يعتبر مفتاح التنمية الاقتصادية، وغيابه يعتبر معوقاً أساسياً من معوقات التنمية والتقدم الاقتصادي والاجتماعي. حيث أن العديد من الدول النامية

والدول المتقدمة والساعية الى التقدم، ترى ان الأنشطة الاقتصادية القائمة على ثقافة المعرفة صارت محركاً فاعلاً واسباباً للنمو والتنمية الاقتصادية.

إن اقتصاد المعرفة من خلال المعارف التي يوفرها مثل (التكنولوجيا الحديثة، الابتكارات، واسلوب الإدارة الحديثة) أصبح يساهم بصورة مباشرة في تنمية القطاعات الاقتصادية ويؤثر فيها بشكل ايجابي، مما يساهم في رفع الكفاءة الإنتاجية وثم التنمية الاقتصادية.

وقد فرض الاقتصاد المعرفي نفسه على المؤسسات الاقتصادية اذ اتسم بسمات جديدة ومتطورة من أجل رفع اداء تلك المؤسسات الاقتصادية واتخاذ المعرفة عنصراً أساسياً لخلق الميزة التنافسية، اساسها انفتاح اقتصادي غير مسبوق او ما سمي بالعولمة الاقتصادية وسرعة التغيير والتطور.

وظهور اقتصاد المعرفة ادى الى تغيير نمط النمو الاقتصادي وتحويله من نمو خطي الى نمو أسّي الذي يتضاعف على شكل متوالية هندسية، حيث النمو الخطي هو السائد في الاقتصاد الصناعي التقليدي

بينما في ظل اقتصاد المعرفة فإن النمو الأسّي هو الخط الجديد الذي يسود الاقتصاد، وان الاقتصاد.

القائم على المعرفة في الدول المتقدمة مثل أمريكا واوروبا واليابان والصين وكوريا الجنوبية في قارة اسيا، قطعت اشواطاً كبيرة من التقدم لأن اقتصاداتها قائمة على المعرفة كعنصر انتاجي، والذي صار مفتاح النمو الاقتصادي.

والتنمية الاقتصادية في تلك الاقتصاديات تحدث تلقائياً معتمدة على الاستثمار في المعرفة وتنمية مصادر المعرفة وتحقيق اهدافها الأساسية من خلال زيادة مستوى الدخل ورفع المستوى المعيشي والصحي والتعليمي. وسنتطرق في الدراسة الى دور الاقتصاد المعرفي في تنمية القطاع الزراعي والصناعي والخدمي، اعتماداً على التطورات العلمية والتكنولوجية التي يوفرها اقتصاد المعرفة وتأثيرها الإيجابي في تحقيق التنمية الاقتصادية (سعد الله، ٢٠٠٨ : ١٣٣).

١-٥-١-٢ : دور الاقتصاد المعرفي في تنمية القطاع الزراعي:

لقد حقق اقتصاد المعرفة تقدماً كبيراً في عدة مجالات من المعرفة من ابتكارات تكنولوجية جديدة ومعارف علمية قد ساهمت في تنمية

القطاع الزراعي ويمكن ان نستعرضها بالنقاط التالية:

أ- توفير الآلات والمعدات للقطاع الزراعي، مثل معدات الحراثة والسقي والحصاد والتي ادت الى زيادة الإنتاجية في هذا القطاع المهم.

ب- توفير انواع جديدة من السماد والمخصبات، التي ساهمت في زيادة الإنتاج.

ج- توفير المبيدات الحشرية والدواء الزراعي الذي يساعد في القضاء على الأعشاب الضارة، مما ادى الى زيادة الإنتاج.

د- ابتكار طرق سقي متطورة (التقطير) مما خفض التكاليف وعدم هدر المياه.

هـ- تهيئة مناخ اصطناعي لإنتاج بعض المحاصيل الزراعية في غير مناطق انتاجها، لأجل توفيرها للسكان.

و- ان دخول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الى الزراعة واستخدامها من قبل الفلاحين، ادى الى زيادة قدراتهم في المعرفة.

بالإضافة الى أن دخول التكنولوجيا الى قطاع الزراعة ادى الى تقليص عدد العاملين وتحويل الفائض منهم الى قطاعات اقتصادية غير الزراعة، وذلك بفضل استخدام المعدات الحديثة.

٢-١-٥-٢: دور اقتصاد المعرفة في تنمية قطاع الصناعة:

الاقتصاد المعرفي له دور فعال في تنمية كافة القطاعات الاقتصادية مثلما عرفنا دوره في تنمية القطاع الزراعي، فإن دوره في قطاع الصناعة كبير جداً ومن جانبيين رئيسيين. حيث هناك جانب الصناعة التحويلية والصناعة الاستخراجية، حيث ان قطاع الصناعة له دور مهم في تحريك عملية التنمية الاقتصادية من خلال الجانب الأول وهو تحويل المنتجات الزراعية الى منتجات نهائية جاهزة، وتحويل الطاقة

والمعادن الى منتجات استهلاكية نهائية، ويمكن اجمال دور اقتصاد المعرفة في تنمية قطاع الصناعة بما يلي (خلف، ٢٠٠٧: ٢٦٣):

أ- الاقتصاد المعرفة دور مهم في تطوير الصناعات القديمة مثل صناعة النسيج والصناعات الغذائية ويؤثر ايجابياً في تنمية هذه الصناعات من خلال الابتكار والتطوير.

ب- ان التحكم بالصناعة يعني التحكم بالابتكارات والاختراعات الجديدة وهو (الاحتكار) وهذا ادى الى ظهور الشركات متعددة الجنسية التي تحتكر التكنولوجيا الحديثة على مستوى العالم.

ج- ان اقتصاد المعرفة ومن خلال ثورة المعلومات والإنترنت السائدة في العالم، ادت الى ظهور صناعات لم تكن معروفة سابقاً وتعتمد على المعرفة، مثل صناعة الهاتف النقال والحاسوب والبرمجيات، وهذه الصناعات يكون لها ايراد مالي كبير كونها لا تستخدم المواد الأولية بل تعتمد على المعرفة وتطورها

د-ان اقتصاد المعرفة وفر للعالم طرق جديدة في الصناعة، ادت الى زيادة الكفاءة للصناعات الحديثة مع خفض تكاليف الإنتاج وزيادته وتحقيق ارباح مهمة.

ه-ايجاد وسائل تسويقية ووسائل نقل واتصالات طورت الصناعة مع توفير مصادر طاقة جديدة من خلال البحث والتطوير وكذلك محاولة ايجاد بدائل للطاقة لغرض تقليل الاعتماد على النفط والغاز.

٣-٥-١-٢: دور اقتصاد المعرفة في تنمية قطاع الخدمات

ان وجود قطاع زراعي متقدم وصناعي متقدم لن يحقق التنمية الاقتصادية بدون وجود قطاعات خدمات فعال، لأن الخدمات هي قطاع فاعل في بناء الاقتصاد، لأنه المحرك القوي لبقية القطاعات الاقتصادية.

ويضم قطاع الخدمات عدة نشاطات منها التوزيع وخدمة التجارة والنقل والمواصلات والخدمة المالية والإدارية وخدمات أخرى تخص

الدولة مثل التعليم والصحة، كل هذه الخدمات تتفاعل فيما بينها وتقدم الخدمة لباقي القطاعات.

وان الدول التي تقدمت من خلال المعرفة، يحتل فيها قطاع الخدمات اهمية خاصة، مثل التجارة الإلكترونية والتعليم. حيث تتطور هذه الخدمات مع تطور الاقتصاد عموماً.

وتطور هذه الخدمات يزداد كلما زاد اندماج الاقتصاد مع اقتصاد المعرفة وهذا غير موجود في الدول النامية، حيث تقل أهمية قطاع الخدمات لكون النشاط الاقتصادي تقليدي ولم يواكب التطورات الحديثة.

ان اقتصاد المعرفة يؤثر في تنمية قطاع الخدمات من خلال مجموعة عوامل منها: (سعد الله، ٢٠٠٨: ١٣٧-١٣٦).

- أ- انتشار التجارة الإلكترونية بشكل واسع.
- ب- ظهور الحكومة الإلكترونية لغرض تسهيل القضايا الإدارية.
- ج- ظهور الشركات الإلكترونية من خلال تسارع وتيرة الأعمال الإلكترونية.

د- تطور التعليم ورفده اقتصاد المعرفة بالكوادر المعرفية، حيث ان التعليم هو اساس النجاح للاقتصاد في اي بلد.

ه- انتشار التعاملات الإلكترونية، مثل شركات الصرافة الإلكترونية مع انتشار الشركات الاستثمارية وما لها من دور في اقتصاد المعرفة.

و- اقتصاد المعرفة ادى الى توسيع الأسواق والانفتاح الكبير على العالم الخارجي مما ادى الى زيادة التبادل التجاري في الداخل والخارج.

٤-٥-١-٢ الدراسات السابقة:

الدراسات السابقة لها اهمية كبيرة في اعداد البحوث العلمية، فهي تمثل الأصالة والجدية في كتابة الرسالة.

وتوفر للباحث فكرة واضحة، عما توصل اليه علمياً في مجال الدراسة، حيث ان اي باحث يبدأ من حيث انتهى الباحث السابق، ومن المفيد قبل الخوض في دراستنا الحالية استعراض اهم البحوث والدراسات السابقة التي ناقشت موضوع الاقتصاد المعرفي ودوره في

عملية التنمية الاقتصادية، ويتطلب منا العمل بدقة ووضوح، كون
دراستنا اهتمت بدراسة الاقتصاد العراقي كحالة دراسية جديدة، وذلك
كون الاقتصاد المعرفي موضوع جديد والدراسات المقدمة بشأنه قليلة
ومحدودة.

وهناك عدة دراسات تناولت موضوع الاقتصاد المعرفي وهي:

١- اولاً: الدراسات الأجنبية

١. دراسة (٢٠٠٢) Louis Raymond (عولمة اقتصاد المعرفة
والتنافسية) (Globalization the Knowledge Economy)،
وقد ركزت تلك الدراسة على بلورة ظهور الاقتصاد
(Competitiveness) العالمي الجديد الذي يقوم على المعلومات
والمعرفة والذي يشكل قاعدة مهمة في تطوير المشاريع.

وقد اكدت هذه الدراسة على ضرورة تحويل المنشأة الى اقتصاد المعرفة، من أجل تحقيق الميزة التنافسية من خلال الاهتمام بالموارد البشرية والمعلومات والخبرات كونها مصدر مهم لتحقيق الوفرة الاقتصادية.

٢. دراسة ((David Teece 1988)) القيمة المحققة من موجودات المعرفة، اسواق الاقتصاد الجديد لموجودات المعرفة (Capturing value from knowledge assets – The new economy markets for knowhow in tangible assets)، وقد اهتمت هذه الدراسة بالموجودات غير المعلوماتية في الاقتصاد المعرفي. وهناك نمو متسارع في جميع القطاعات. وان المعلومات والمعرفة والتكنولوجيا المتطورة والملكية الفكرية وجميع المنتجات الجديدة هي المصدر الرئيسي لتوليد الثروة.

٢- ثانياً: الدراسات العربية

١. دراسة د. شيرين بدري توفيق (٢٠١٠) (دور اقتصاد المعرفة في استدامة القدرة التنافسية للمعارف والتجارة)، اطروحة دكتوراه،

٢. جامعة بغداد – كلية الإدارة والاقتصاد، تهدف هذه الدراسة الى التعرف على ما تم تحقيقه من قبل الاقتصاد المعرفي في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتراكم المعرفي الواسع، الذي هو من اهم مزايا الاقتصاد الجديد، والذي انعكس على فاعلية السياسة التقنية وادواتها، والتحديات التي تواجه السياسة التقنية والمعارف التجارية في العراق.

٣. دراسة حيدر عبد الأمير نعمة حمود الغريباوي (٢٠١٠)، (دور اقتصاد المعرفة في تفعيل التنمية البشرية في العراق دراسة مقارنة لتجارب دول مختارة، رسالة ماجستير، الجامعة المستنصرية، كلية الإدارة والاقتصاد، ٢٠١٢).

فقد ركزت هذه الدراسة على امكانية التعرف على ماهية الاقتصاد المعرفي كنوع جديد في الاقتصاد العالمي وتطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومخرجات البحوث والتطوير لخدمة برامج التنمية البشرية في التعليم والصحة ومعالجة الفقر وتخفيف البطالة من خلال رفع المستوى المعيشي للمواطن.

٤. دراسة د. نادية مهدي عبد القادر الربيعي (٢٠١٠)، (اقتصاد
التعرفة والتنمية البشرية في الدول العربية)، (٢٠٠٨ - ١٩٩٠)،
دراسة مقارنة لعدد من الدول العربية. اطروحة دكتوراة، جامعة
بغداد - كلية الإدارة والاقتصاد، ٢٠١٠، حيث بينت هذه الدراسة،
بأن اقتصاد المعرفة له دور رئيسي في تحقيق التنمية البشرية
بفضل الثورة العلمية والتكنولوجية المصاحبة لولادة الاقتصاد
الجديد. فقد حقق تراكم معرفي بارز، لكن بقاء الانقسام السياسي
والاقتصادي بين الدول العربية وكذلك بتبعية الاقتصاد العربي
لانكشافه على العالم الخارجي، حيث لم تتمكن الدول العربية من
المساهمة الحضارية الجادة في انتاج المعرفة، بصورة عامة ونقل
اقتصاد تلك الدول الى مصاف الاقتصاد المعرفي.

٥. دراسة بكارى سعد الله (٢٠٠٨)، (اقتصاد المعرفة ودوره في
التنمية الاقتصادية، رسالة ماجستير، جامعة ابو بكر بلقايد، كلية
العلوم الاقتصادية والتجارية، ٢٠٠٨)، فقد ركزت هذه الدراسة
على حالة الجزائر كونها من الدول النامية وتحاول جعل اقتصادها
قائم على المعرفة، الأمر الذي تطلب منها اجراء اصلاحات واسعة

٦. في كافة المجالات، وتشجيع الإبداع والابتكار وتحسين نظام التعليم. وكذلك تعاون القطاع العام والخاص لتحقيق الإصلاحات.

٧. دراسة تغريد حسين محمد الميالي (٢٠١٦)، (الإنفاق على الدراسة والتطوير مدخلاً معاصراً للتنمية الاقتصادية في العراق على ضوء تجارب دول مختارة. رسالة ماجستير، جامعة القادسية، كلية الإدارة والاقتصاد، ٢٠١٦)، حيث أكدت هذه الدراسة على ضرورة معالجة الفجوة في مجال التنمية المعرفية والتي ترتبط بأنشطة الدراسة والتطوير.

وما يعانيه العراق من ضعف الإنفاق على الدراسة العلمي وانخفاض مستوى التعليم والتعليم العالي، إضافة إلى هجرة العقول العلمية وضعف الاستمرار في الدراسة العلمي، مما يستوجب النهوض بالواقع التنموي من خلال ربط الدراسة العلمي بواقع التنمية الاقتصادية في العراق.

ثالثاً: مزايا الدراسة

ان هذه الدراسة جاءت لإكمال ما سبقها من دراسات حول موضوع الاقتصاد المعرفي، ولكنها ركزت على العراق كحالة دراسية لم يتم التطرق لها سابقاً بهذا التوسع، رغم صعوبة الحصول على المصادر وذلك لكون المتوفر منها بخصوص هذا الموضوع قليل جداً.

الفصل الثالث

التنمية الاقتصادية في ظل الاقتصاد المعرفي في العراق

٣-٢-١ تمهيد:

ان الاقتصاد العراقي يعاني من اختلالات هيكلية سواء في القطاع الحقيقي او القطاع المالي نتيجة الأزمات التي مرت عليه حيث دخل العراق عدة حروب الفت بظلالها على الاقتصاد العراقي اضافة الى عدم وجود استقرار سياسي منذ فترة طويلة وغياب السياسة الاقتصادية الراشدة، وغياب الخطط الاقتصادية او عدم تنفيذها، نتيجة ضعف الإنفاق المالي، علماً أن العراق يمتلك ثروات طبيعية هائلة تؤهله الى التوجه نحو اقتصاد المعرفة لكنه لا يزال بعيد كل البعد عن الدخول في اقتصاد المعرفة.

من المعروف عن الاقتصاد العراقي انه يمتلك ثروات طبيعية هائلة ورأس مال كبير من عائدات النفط، لا يمتلكها الكثير من دول العالم ويمكن من خلالها ان يتوجه الاقتصاد العراقي نحو المعرفة وهناك مقومات اساسية تساعد العراق للدخول الى اقتصاد المعرفة ومنها:

٣-٢-٢ اولاً: المقومات الاقتصادية:

ان من اهم المقومات الأساسية التي يقوم عليها الاقتصاد العراقي هي الثروات الطبيعية، ممثلة بالنفط والغاز والموارد الأخرى. ويساهم النفط بنسبة عالية جداً في مجمل الناتج المحلي الإجمالي حيث ان عوائد النفط عام ١٨٦٥ كانت ٦٦٠ مليون دينار، إلا انها قفزت في عام ١٩٨٠ الى ٢٦,٢٩٦ مليار دولار عام ١٩٨٠، اي انها تساوي ٤٠ دور للزيادة، والزيادات التي حصلت ليست من خلال زيادة ضخ النفط وانما من ارتفاع الأسعار خاصة بعد تأمين النفط العراقي في سبعينات القرن الماضي حيث ارتفع سعر البرميل سبعة اضعاف للفترة من عام ١٩٧٣ الى ١٩٧٤، حيث أن صادرات النفط العراقي تهيمن على الصادرات العراقية. (زيني ٢٠٠٩: ١٤٤ - ١٤٠)، والصادرات النفطية تشكل المصدر الوحيد للعملة الأجنبية الواردة الى العراق (زيني ٢٠٠٩: ١٤٤-١٤٠).

وقد تراجع صادرات العراق النفطية وتراجعت العائدات من النفط في فترة الثمانينات من القرن الماضي وذلك بسبب دخول العراق في حرب شرسة مع إيران. حيث توقفت صادرات العراق من

منافذ البصرة (جنوب العراق)، وقد قام العراق بإنشاء خط تصدير جديد عن طريق ميناء جيهان التركي. حيث تم اكمال خط الأنابيب من كركوك الى تركيا. مما أدى الى ارتفاع صادرات العراق النفطية عام ١٩٨٨ الى ٢,٠٩٥، ثم ٢,٢٦٠ في عام ١٩٨٩ (Economist , 1992 – 1٩٩٣: P-19).

وبعد حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ فرضت الدول الغربية حصاراً ظالماً على العراق، حيث توقف تصدير النفط تماماً. مما أدى الى تدهور الاقتصاد العراقي نتيجة اعتماده الكلي على قطاع النفط ، ونالت القطاعات الأخرى نصيبها من الشلل الذي اصاب الاقتصاد الوطني العراقي، وخاصة قطاع الصناعات التحويلية مما أدى الى توقف الكثير من المصانع لعدم توفر المواد الأولية، بعد احتلال العراق عام ٢٠٠٣ ، تم رفع الحصار الاقتصادي عن الصادرات النفطية ، حيث هيمن المحتل على منابع النفط ، وهو أحد أهداف الاحتلال الأمريكي للعراق، وشهدت اسعار النفط ارتفاع كبيراً في عام ٢٠٠٥ حتى عام ٢٠١٣ وهذه الزيادة حققت وفرة مالية لإقامة مشاريع تنموية كبيرة لتقليل الاعتماد على النفط، وخاصة ان العراق

يعتمد كلياً على عائدات النفط, ان تلك الوفورات المالية لو استخدمت استخداماً صحيحاً في دعم مشاريع البحث والتطوير لساعدت العراق على الدخول الى اقتصاد المعرفة وتوفير بنى تحتية لمجتمع معلوماتي وتكنولوجي متقدم، حيث ان توفير الأموال هي حاجة ملحة لتأسيس ارضية مناسبة للدخول الى اقتصاد المعرفة (علي: ٢٠١٥ : ١٨٠).

ويجب ان نشير الى ان موازنة العراق المالية تعتمد على العوائد النفطية بنسبة ٩٥%. اضافة الى ذلك فإن النفط الخام هو أهم مصادر الطاقة في العراق لغرض الاستهلاك المحلي (الربيعي ٢٠١٠ : ٥).

والنفط العراقي هو اهم مكونات الناتج المحلي الإجمالي، والدخل الفردي للمواطن العراقي، حيث ان مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي بلغت ٥٩,٩% عام ٢٠٠٣ وزادت في عام ٢٠٠٧ حتى وصلت الى ٨٥,٨% مع تراجع مساهمة القطاعات الأخرى في الإيرادات العامة، حيث ان نسبة مساهمة قطاعي الصناعة والزراعة

هي ٩,٢٩% عام ٢٠٠٣ و ٢,٣% عام ٢٠٠٧ (وزارة التخطيط، خطة التنمية البشرية، ٢٠١٤: ٤٣).

وهناك احصائية لإيرادات النفط العراقي التي حصلت عليها العراق منذ بداية تصدير النفط من عام ١٩٢٧ ولغاية عام ٢٠٠٣ بلغت الإيرادات ٢٨١ مليار دولار. بينما بلغت إيرادات النفط منذ الاحتلال الأمريكي عام ٢٠٠٣ وحتى عام ٢٠١٥، ٦٥٠ مليار دولار (مركز الأبحاث العربي والدراسات ٢٠١٥: ١٠٩-١١٠)، و سنوضح المجموع الكلي لإيرادات النفط من عام ٢٠٠٣ وحتى ٢٠١٥ في الجدول رقم (١).

جدول (١)

المجموع الكلي للإيرادات النفطية من عام ٢٠٠٣ الى عام ٢٠١٥

السنة	الإيرادات (مليار دولار)
٢٠٠٣	٧,٥١٩
٢٠٠٤	١٧,٧٥١
٢٠٠٥	١٩,٠٥٠
٢٠٠٦	٢٠,٤٦٥
٢٠٠٧	٣٩,٤٣٣

٦١,١١٠	٢٠٠٨
٣٩,٣١٠	٢٠٠٩
٥١,٥٨٩	٢٠١٠
٨٢,٩٧٠	٢٠١١
٩٤,٠٧٨	٢٠١٢
٨٩,١٤٥	٢٠١٣
٨٤,٢٠٤	٢٠١٤
٤٤,٠٠٠	٢٠١٥

المصدر / وزارة النفط العراقية / تقرير حول النفط العراقي

حسب الجدول رقم (١) تبين لنا ان الإيرادات تشكل ٥٠% من اجمالي الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٠٣ واستمرت بالارتفاع حتى وصلت نسبة ٦١% من مجمل الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠١٣ بعدها انهارت اسعار النفط عام ٢٠١٤ حيث وصل سعر البرميل ٣٠ دولاراً وعليه فإن الإيرادات النفطية هي اهم مقومات التنمية الاقتصادية في العراق، وانشاء البنية التحتية، وتقديم الخدمات في التعليم والصحة، وان تلك العوائد العالية كفيلة برفع مستوى المعيشة للأفراد وكذلك بالإمكان تحمل نفقات بناء اقتصاد المعرفة في العراق (على، ٢٠١٣، ١٨٢-١٨١).

٣-٢-٣ ثانياً: المؤهلات الديموغرافية:

وهذه المؤهلات معناها التركيبة العمرية للسكان، الذي هو مصدر مهم للأيدي العاملة. حيث ان قوة العمل تمثل الفئات العمرية القادرة على العمل وهي بين سن الطفولة وسن البلوغ. وهي فئات مؤثرة في حجم قوى العرض من الأيدي العاملة، والعراق يتميز بارتفاع نسبة السكان العاملين ما بين سن ١٥ سنة وسن التقاعد ٦٤ سنة. وهذه هي النسبة الحقيقية لسن العمل. معناه ان ٥٠% من السكان ضمن سن العمل (حسن ٢٠١٧: ١٩١).

ان نسبة الأطفال والشباب في العراق تبلغ حوالي ٦٨%، اي ما يقارب ثلثي السكان، وهناك تغير في التركيب العمري للسكان في العقود الثلاثة الأخيرة، حيث بلغت نسبة الأطفال دون سن العاشرة حوالي ١٤% من مجموع السكان، وكذلك ارتفع عدد النساء ضمن سن الإنجاب ١٥-٤٥ سنة، بعد ان كانت النسبة اقل، وبلغت نسبة النساء في سن الإنجاب ٤٩,٨% من مجموع الإناث لعام ٢٠٠٩، اما النسبة العامة في سن العمل فقد بلغت ٥٧% من المجموع الكلي للسكان عام ٢٠٠٩.

وهذه النسبة مهمة جداً في رفد قطاعات الاقتصاد العراقي بالقوى العاملة التي من شأنها تحقيق مستويات عالية في التنمية الاقتصادية عند ارتفاع مستوى التشغيل، اما الفئة الغير منتجة والتي تمثل كبار السن والأطفال وتسمى فئة المعالين. وكلما انخفضت فئة المعالين انخفض معدل الإعالة، ورغم ان معدل الإنجاب في العراق انخفض في السنوات الأخيرة حتى وصلت النسبة الى ٤,٣% عام ٢٠٠٦، الا انه يعتبر كبيراً مقارنة بالدول المتقدمة.

والعراق مصنف من البلدان العالية الخصوبة، وهذا معناه أن العراق يمتلك ديموغرافية تؤهله للدخول الى الاقتصاد المعرفي، شرط ان الفئات العمرية العاملة تنال من العلوم والمعارف والتدريب لكي تصبح ارضية مناسبة للمعرفة. (اللجنة الوطنية للسياسات السكانية ٢٠١٠: ١٧-١٦).

٣-٢-٤ ثالثاً: الخطط القطاعية:

إن الجامعات العراقية هي التي تقوم بإعداد كوادر علمية قادرة على الارتقاء بالمجتمع في كافة مجالات التنمية الاقتصادية

والاجتماعية والصحية والبيئية. والجامعات لها دور مهم وفاعل في تنشيط مبادئ الحوكمة الإدارية. لكن هناك تراجع متزايد لدور الجامعات العراقية في اعداد تلك الكوادر وهنا التراجع من شأنه ان يوفر دخول العراق نحو المعرفة حيث ان دور الجامعات مهم جداً في تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة، ومن الأساسيات المهمة واللازمة لتطبيق متطلبات الحوكمة، يجب التأكيد على حوكمة الجامعات كأسلوب لممارسة الإدارة الناجحة. ولفرض تطوير اداء الجامعات كونها المؤسسات الأكاديمية التي لها القدرة على صياغة التوجهات الثقافية والمعرفية والعلمية للبلد. (المؤتمر الدولي لحوكمة الجامعات ٢٠١٧: ٢٠).

هناك توجهات حكومية ممثلة بالوزارات وبعض المؤسسات تقوم بمبادرات هدفها بناء مجتمع المعلومات في العراق، وهناك مشاريع مهمة باتجاه الدخول الى اقتصاد المعرفة وحسب الجدول رقم (٢)، (الإسكوا: ٢٠١٣: ٢).

جدول (٢)

المشاريع المهمة نحو التحول لاقتصاد المعرفة والجهات القائمة بها

الرقم	المشروع	الجهة المنفذة
١	مؤتمر حوكمة الجامعات	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
٢	برنامج الصحة الإلكتروني	وزارة الصحة/ وزارة التعليم العالي
٣	بريد الكتروني رسمي لكل منتسب في الجامعة تدریس، طالب، موظف	جامعة بغداد
٤	تدريب الكوادر الوطنية المتخصصة في تكنولوجيا المعلومات	وزارة العلوم والتكنولوجيا
٥	البرنامج النوعي في مجال المعلومات	وزارة العلوم والتكنولوجيا
٦	مركز خدمة العملاء	الوزارات الخدمية
٧	تهيئة بوابة التحصيل والدفع الإلكتروني	جامعة بغداد

المصدر / اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا، الأسكوا ٢٠١٣،

الملاحم الوطنية لمجتمع المعلومات في العراق، الأمم المتحدة، نيويورك: ٢-٣

من خلال الجدول (٢) لاحظنا وجود عدة مشاريع تقوم بها المؤسسات الحكومية، وهي موجهة لدخول الاقتصاد العراقي نحو المعرفة.

حيث هناك برنامج تدريب للكوادر الوطنية من قبل وزارة التعليم العالي، مثل تدريب الكوادر ضمن مشروع الحكومة الإلكترونية في العراق، وهذا يتطلب تطوير الجامعات وتأهيل كادر وسطي متخصص، وحسب متطلبات الجودة هناك متطلبات استراتيجية للتعليم العالي او بعض الشروط اللازمة لذلك وهي (العاني ٢٠٠٨: ٤١-٤٠):

١. الرؤية وتعني الربط بين المعرفة الذاتية لغرض انتاج المعرفة وانتقال التعليم الثقافي الى تعليم متخصص.
٢. تحويل التعليم من التقليدي الى التعليم التلقائي.
٣. جعل الجامعات الحاضنة الرئيسية للعلوم التكنولوجية عن طريق انتاج المعرفة لغرض تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٣-٢-٥ رابعاً: مشاريع الحكومة الإلكترونية:

هناك عدة مفاهيم للحكومة الإلكترونية واختلفت وجهات النظر بشأنها. ويمكن تعريف الحكومة الإلكترونية بأنها الخدمات التي يتم

تقديمها للأفراد من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتمكين الأفراد من الحصول على المعلومات بدقة متناهية، مما يساعد على سرعة انجاز المعاملات ومكافحة الفساد وخفض التكاليف الى اقل ما يمكن (الهوش، ٢٠٠٦: ٢٧).

أما البنك الدولي فقد عرف الحكومة الإلكترونية على انها عملية استخدام مؤسسات الدولة والقطاع الخاص لتكنولوجيا المعلومات (الأنترنت وشبكة الاتصالات) التي لها دور في تغيير شكل العلاقة مع الأفراد للحصول على المعلومات بأسرع ما يمكن. (زكي، ٢٠٠٩: ١٩).

اما منظمة الأمم المتحدة فلها وجهة نظرها في الحكومة الإلكترونية. فقد عرفتها على انها توفر استخدام شبكات ربط الاتصالات الخارجية، ومواقع الإنترنت واستخدام الحاسوب الى من قبل مؤسسات الدولة، وذلك لتطوير عمل الحكومة بأسرع ما يمكن وبدقة عالية وتكاليف أقل، ولا تقتصر الحكومة الإلكترونية على استخدام تكنولوجيا المعلومات فقط، وانما لها ابعاد سياسية وادارية واجتماعية، وتقديم الخدمات

الإلكترونية لإنجاز الأعمال التي تتم داخل المؤسسات الحكومية وخارجها.

وأن تحقيق الديمقراطية هو من أهداف الحكومة الإلكترونية من أجل تطوير فعالية المؤسسات الحكومية (حسين، ٢٠١٣: ٤٤٣)

٣-٢-٦ أهمية الحكومة الإلكترونية:

تأتي أهمية الحكومة الإلكترونية من خلال الخدمات التي توفرها للمواطن بأقل التكاليف وبأقصر وقت. وهي كما يلي: (صالح، ٢٠١٥: ٣).

١. الحكومة الإلكترونية جاءت لمعالجة الفساد الإداري والمالي والحد من انتشاره.

٢. توفر التواصل بين الحكومة والمواطن في القرارات، من أجل محاربة الفساد بكل أشكاله.

٣. الحكومة الإلكترونية تساعد على إيقاف العلاقات غير الشرعية بين العاملين والمسؤولين.

٤. من خلال الحكومة الإلكترونية يحصل انفتاح كامل على المواطنين (الرفاعي، ٢٠٠٩: ٣٠٩)

٣-٢-٧ أهداف الحكومة الإلكترونية:

ان استخدام المعرفة في الاقتصاد العراقي وفي مجالات أخرى من خلال التقنيات الحديثة كالمعلومات والاتصالات والإنترنت، كل هذه المعارف وفرت امكانية قيام حكومة الكترونية في العالم المتقدم، ويمكن ان نوجز أهداف الحكومة الإلكترونية بالآتي:(محمود، ٢٠١١: ٢٩٥-٢٩٤)

في الدول المتقدمة ونتيجة التطور الكبير في استخدام الانترنت والحاسوب، اخذت الخدمة تقدم الكترونياً للأفراد وتلبية حاجاتهم، ما أدى الى تقليص النفقات الاقتصادية وعدم استهلاك الورق في التعاملات.

١. ان الخدمات الحكومية اصبحت سريعة وتصل بسهولة للمواطن مما أدى الى خفض التكاليف.

٢. العمل على برنامج الحكومة الإلكترونية يؤدي الى خفض الجهود والأعباء على المواطن اثناء مراجعة الدوائر الحكومية، التي تتصف بالروتين والتعقيد في انجاز معاملات المواطنين.

٣. إن الاعتماد على الحكومة الإلكترونية يؤدي الى تنفيذ ما هو مطلوب من الجهات الخاصة والمشروعات اثناء اداء النشاط الاقتصادي فيما يخص الضرائب والرسوم، مما أدى الى زيادة فاعليتها وكفاءتها وسرعة انجاز التعاملات بين الحكومة والقطاع الخاص.

٤. الحكومة الإلكترونية تهدف الى تقديم خدمات سريعة للمواطنين وبتكاليف أقل، وممارسة الديمقراطية بكافة اشكالها، وتقليل الروتين الإداري المعقد، (حجازي، ٢٠٠٤: ١٠٠)

٥. تهيئة المؤسسات الحكومية في الداخل والخارج من أجل التعامل الإلكتروني واعطاء صانعي القرار معلومات دقيقة، واعطاء مصدر واحد للمعلومات الحكومية لكي يتمكن المواطن التعامل معها، (حسن، ٢٠١١: ٤).

- مشروع الحكومة الإلكترونية في العراق:

إن العراق بحاجة ماسة الى برنامج الحكومة الإلكترونية لأنه اليوم الأكثر فساداً بين دول العالم، وقد اعدت الحكومة في العراق منهاج متكامل لمشروع الحكومة الإلكترونية من أجل تنمية العراق محلياً ،

وذلك بالتزامن مع استراتيجية التنمية الوطنية في العراق، وتم عقد اتفاق شراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) عام ٢٠١١ حول مشروع الحكومة الإلكترونية، حيث وضعت خطة عمل من قبل حكومة العراق لتطبيق برنامج الحكومة الإلكترونية في العراق من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات والإنترنت، في تقديم افضل خدمة للمواطن، وتعزيز الحكم الرشيد من خلال المساواة بين افراد المجتمع، والتأكيد على الرقابة في العمل الحكومي، وذلك من أجل الوصول الى اقتصاد قائم على اساس المعرفة.

وقد أطلقت عدة مبادرات لتطبيق مشروع الحكومة الإلكترونية أهمها ما يلي (علي، ٢٠١٣: ١٨٦):

١. إطلاق البوابة الإلكترونية في العراق عام ٢٠١١.
٢. اعادة هيكلة المؤسسات الحكومية في العراق.
٣. وضع استراتيجية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات واحداث خطة التحول للصحة الإلكترونية، والتعليم الإلكتروني للمواطنين عام ٢٠١١.

وفي عام ٢٠١٦ تم وضع خطة واضحة لمشروع الحكومة الإلكترونية تتماشى مع خطة التنمية الوطنية واصلاح واقع القطاع الحكومي، وقد تم تحديد عدة اهداف للحكومة الإلكترونية في العراق ونذكر منها (حسين، ٢٠١٣: ٤٥٦):

١. التعاون المشترك بين المواطن والحكومة، مع تعزيز الاندماج الاجتماعي.

٢. نشر الخدمة الإلكترونية الحديثة داخل محافظات العراق لكي تصل الى جميع ابناء البلد.

٣. يساهم مشروع الحكومة الإلكترونية العراقية في تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة.

٤. تعزيز قيام مجتمع مصرفي، لأجل الدخول في اقتصاد المعرفة وردم الفجوة الرقمية بين العراق ودول العالم الأخرى.

الجدول (٣)

يوضح لنا مراحل الحكومة الإلكترونية لبعض الدول العربية وموقع العراق فيها.

المرحلة الرابعة خدمات مترابطة	المرحلة الثالثة خدمات تفاعلية	المرحلة الثانية خدمات متقدمة	المرحلة الأولى خدمات ثابتة	البلد
٦٧	٨٣	٧٤	١٠٠	الإمارات
٦٧	٨١	٧٦	١٠٠	البحرين
٤١	٢٩	٤٥	٧٥	العراق
٣٨	٤٨	٦٢	١٠٠	الكويت
٥٧	٢٧	٦٤	١٠٠	مصر
٢٣	٨	٧	٣٣	اليمن
٩	٨	٤٨	٧٥	الجزائر

المصدر / اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا (الأسكوا) ٢٠١٢

نلاحظ من الجدول (٣) انه بالرغم من انطلاق البوابة الإلكترونية للحكومة العراقية حديثاً وتحديداً عام ٢٠١١، إلا انها حققت نسبة ٧٥% في تقديم الخدمات الإلكترونية في المرحلة الأولى، اما في المرحلة الثانية فان النسبة في العراق كانت ٤٥% وفي المرحلة الثالثة فقد بلغت نسبة العراق من الخدمة التفاعلية ٢٩% اما المرحلة الرابعة وهي تمثل تكامل المؤسسات الحكومية وعلاقتها المترابطة مع المواطنين، فان النسبة كانت ٤١%.

٣-٢-٨: المعوقات التي تواجه العراق للدخول الى اقتصاد المعرفة:

اولاً: معوقات اقتصادية:

ان العراق يفتقر الى وجود الإدارة الرشيدة لتوجيه موارد النفط بالشكل الذي يخدم عملية التنمية الاقتصادية ، وكذلك التوزيع العادل لتلك الموارد على افراد المجتمع، وعدم وجود تخطيط فاعل لتوجيه الموارد النفطية. وهذا التخبط في الإدارة ادى الى ارتفاع الإنفاق الإستهلاكي، مما ادى الى قلة الإدخار وهذا بدوره ادى الى ضعف الإستثمار علماً ان إيرادات العراق ارتفعت كثيراً عام (٢٠٠١٣-).

٢٠٠٥) بسبب ارتفاع اسعار النفط، ولكن سوء الإدارة للموارد النفطية وعدم مساهمتها في تنمية القطاعات الغير نفطية، ما ادى الى استمرار الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي. (راهي وعلى ٢٠١٥: ٥٢-٥١).

الجدول (٤) يوضح القطاعات الاقتصادية المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي.

جدول (٤)

مساهمة القطاعات الاقتصادية في العراق في الناتج المحلي الإجمالي

النشاط الاقتصادي	المساهمة بالناتج المحلي الإجمالي %	٢٠١٣
الزراعة	١٦,٣	٤٩,٠٤
النفط والمعادن	٥١	٤٩,٠٤
الصناعات التحويلية	٤,٣	١,٧٧
قطاع الكهرباء والماء	٠,٧	١١,٣٧
الإسكان	١,٩	٧,٧١

٤,٨٥	٣,٣	النقل والمواصلات
٤,٨٥	٣,٣	تجارة الجملة والمفرد
٨,٩٦	٢,٤	التأمين والعقار
١٥,٠٩	١٥	خدمات عامة شخصية
١٠٠	١٠٠	الناتج المحلي الإجمالي

المصدر / محمد غالي راهي ومعن عبود علي، الخيارات المتاحة امام العراق لتعظيم إيراداته النفطية. مجلة العربي للعلوم الاقتصادية المجلد ١٢ العدد ٣٥، ٢٠١٥.

من الجدول رقم (٤) يتبين لنا ان الاقتصاد العراقي يعاني من اختلالات هيكلية في قطاعاته المختلفة، حيث نلاحظ ان القطاع الزراعي انخفضت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة عالية عام ٢٠١٣ مقارنة بعام ٢٠٠٣ بينما ارتفعت مساهمة القطاع النفطي في عام ٢٠١٣ بنسبة ٥٠% من الناتج الإجمالي ومساهمة قطاع الخدمات بنسبة ١٥% اي اكثر من مساهمة الزراعة، وانخفاض مساهمة قطاع الصناعة التحويلية من عام ٢٠٠٣ الى عام ٢٠١٣ الى أن اصبحت تشكل ١,٧٩% من الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠١٣.

٣-٢-٩ ثانياً: المعوقات السياسية والأمنية في العراق:

ان العراق او الاقتصاد العراقي يواجه معوقات سياسية كبيرة، وتمثل تحدياً كبيراً يؤثر على دخول العراق في اقتصاد المعرفة، رغم محاولات الحكومات المتعاقبة التي جاءت بعد الاحتلال الأمريكي لتأمين الحاجات الضرورية من خدمات الكهرباء والماء والتعليم والصحة، لكن بدون جدوى، لسببين هما، الأول هو النفقات الأمني والإنفاق العالي على القوات المسلحة والأمن لغرض مكافحة الإرهاب. والسبب الثاني هو الفساد الكبير في مفاصل الدولة العراقية.

الجدول (٥)

مؤشرات الفساد في العالم وموقع العراق فيها

النقاط التي حصل عليها	عدد الدول المشاركة	السنة
العراق من أصل ١٠ محددة	تسلسل العراق	
٢,٢	١١٣	٢٠٠٣
٢,١	١٢٩	٢٠٠٤
٢,٢	١٧٠	٢٠٠٥

١,٩	١٦٠	١٦٣	٢٠٠٦
١,٥	١٧٨	١٨٠	٢٠٠٧
١,٣	١٧٨	١٨٠	٢٠٠٨
١,٥	١٧٦	١٨٠	٢٠٠٩
١,٨	١٧٥	١٧٨	٢٠١٠
١,٨	١٧٥	١٨٣	٢٠١١
١,٦	١٧١	١٧٦	٢٠١٢
١,٥	١٧٤	١٧٨	٢٠١٣
١,٥	١٧٠	١٧٥	٢٠١٤

المصدر / منظمة الشفافية الدولية حول الفساد ٢٠١٤

من خلال الجدول رقم (٥) يتبين ان العراق يحتل مراتب متقدمة وبعد احداث الكويت عام ١٩٩٠ ونشوب حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١، ومحاصرة العراق اقتصادياً، ادى ذلك الى خروج الكثير من اساتذة الجامعات والأطباء الى الدول العربية وخاصة ليبيا واليمن والأردن.

وفي عام ١٩٩٩ فرضت الحكومة العراقية قيوداً كثيرة لمنع سفر الكفاءات الى الخارج. وقد اصدرت الحكومة عفواً لعودة المهاجرين لكنه لم يحقق الهدف، مما اضطر الحكومة ان تصدر املاك المهاجرين بدون موافقة الدولة، وهذه الهجرة سببت فراغاً في التعليم العالي، ونقص كبير في كوادر التدريس في الجامعات العراقية (نعمة، ٢٠٠٨: ١٥).

٣-٢-١٠: تطور المستوى المعاشي وانعكاساتها على الفقر والبطالة في العراق

٣-٢-١١: الواقع الاقتصادي في العراق

ان الواقع الاقتصادي في العراق يعاني من مشاكل كثيرة، حيث ان البنية التحتية مدمرة بسبب الحروب والاضطرابات الأمنية وانخفاض مستوى الدخل الذي بدوره اثر على مستوى الادخار لعدم وجود فائض لدى الأفراد، وهذا بدوره ادى الى انخفاض تكوين رأس المال اللازم لتحقيق تنمية اقتصادية حقيقية مما ادى الى تفشي البطالة وارتفاع مستوى الفقر وانعكاسات انخفاض الدخل على المستوى المعيشي ودرجة الفقر، (الغريباي، ٢٠١٢: ١٠٧).

أولاً: تطور مستوى الدخل في العراق قبل الاحتلال الأمريكي عام

٢٠٠٣

والجدول (٦) يوضح لنا مستوى الدخل ومستوى الناتج المحلي الإجمالي
بأسعار الجارية للفترة من (٢٠٠٣ - ١٩٩٠).

جدول (٦)

(الناتج المحلي الإجمالي بأسعار الجارية ٢٠٠٣ - ١٩٩٠)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي (GDP) بالأسعار الجارية	معدل النمو السنوي % بأسعار الجارية
١٩٩٠	٥٥٩٢٦,٥	-
١٩٩١	٤٢٥١٠,٨,٦	- ٢٩,١
١٩٩٢	١١٥١٠,٨,٤	١٧١,٢
١٩٩٣	٣٢١٦٤٦,٩	١٧٩,٤
١٩٩٤	١٦٥٨٣٢٥,٨	٤١٥,٦
١٩٩٥	٦٦٩٥٤٨٢,٩	٣٠٣,٧

١٩٩٦	٦٥٠٠٩٢٤,٦	- ٢,٩
١٩٩٧	١٥٠٣٩١٤٤,٠	١٣٢,٢
١٩٩٨	١٧١٢٥٨٤٧,٥	١٣,٥
١٩٩٩	٣٤٤٦٤٠١٢,٦	١٠١,٢
٢٠٠٠	٥٠٢١٣٦٩٩,٠	٤٥,٧
٢٠٠١	٤١٣١٤٥٦٨,٥	- ١٧,٧
٢٠٠٢	٤١٠٢٢٩٢٧,٤	- ٠,٧
٢٠٠٣	٢٩٥٨٧٨٨,٦	- ٢٧,٩

المصدر / وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، النشرات الإحصائية
للسنوات ٢٠٠٣ - ١٩٩٠.

من خلال الجدول (٦) لاحظنا وجود اختلالات كبيرة في الاقتصاد العراقي، حيث تبين ان الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لعام ١٩٧١ كان (٤٢٤٥١,٦) حيث عند مقارنته بعام ١٩٩٠ فإنه انخفض انخفاضاً كبيراً حيث كان (٥٥٩٢٦,٥) عام ١٩٩٠.

والسبب في ذلك هو احداث حرب الخليج الثانية، حيث دمرت امريكا وحلفائها البنية التحتية وخاصة الكهرباء مما ادى الى توقف المعامل الصناعية، اضافة الى توقف تصدير النفط العراقي بسبب

الحصار الاقتصادي، واستمر التدهور حتى عام ١٩٩٥، حيث بلغ الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩٥ (٦٥٠٠٩٢٤,٩) مليون دينار بأسعار الجارية، بمعدل نمو (٣٠٣,٧٣)، وبعد توقيع مذكرة التفاهم بين العراق والأمم المتحدة عام ١٩٩٦ (النفط مقابل الغذاء والدواء) انخفض حجم الناتج المحلي الإجمالي تدريجياً ليصل (٦٥٠٠٩٢٤,٦) مليون دينار عام ١٩٩٦ بمعدل نمو سالب (٢,٩-) وبعدها بدأ يتحسن ليصل الى (١٥٠٣٩١٤٤) عام ١٩٧٧ مليون دينار بمعدل نمو (١٣٢,٢) بسبب بيع النفط العراقي بموجب مذكرة التفاهم (النفط مقابل الغذاء والدواء) ورفع الحظر عن مستلزمات الإنتاج، واستمر الناتج المحلي الإجمالي بالتذبذب في اعوام ١٩٩٨ و ١٩٩٩ و ٢٠٠٠ حتى عام ٢٠٠٣، حيث بلغ (٢٩٥٨٥٧٨٨,٦) مليون دينار، وبمعدل نمو سالب (% ٢٧,٩-) بسبب تذبذب اسعار النفط والحصار المشدد على العراق (درويش، ٢٠٠٨: ٢٤٤).

٢-٢-٢ ثانياً: تطور مستوى الدخل في العراق بعد عام

٢٠٠٣

بعد احتلال العراق عام ٢٠٠٣ من قبل امريكا وحلفاؤها ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بسبب رفع العقوبات وخاصة عن تصدير النفط

العراقي، ليس لعيون شعب العراق، بل ان امريكا كانت بحاجة الى اموال لتمويل جيوشها المحتلة للعراق اضافة الى السيطرة على صادرات النفط العراقي التي كانت تصدر الى الخارج بدون رقيب. لأنها كانت فعلاً تريد مصلحة الشعب العراقي لما حاصرته طيلة ١٢ عام او يزيد، ولو كانت تريد استقرار العراق لما حلت الجيش العراقي والأجهزة الأمنية والمؤسسات. وانما كانت تريد الفوضى والاضطراب الأمني الذي استمر الى يومنا هذا.

والجدول (٧) يبين لنا معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للفترة من (٢٠١٦ – ٢٠٠٤).

جدول (٧)

معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في العراق للفترة من ٢٠١٦ - ٢٠٠٤
(مليون دينار)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي GDP بالأسعار الجارية	معدل النمو السنوي بالأسعار الجارية
٢٠٠٤	٥٣٢٣٥٣٥٨,٧	٧٩,٩
٢٠٠٥	٧٣٥٣٣٥٩٨,٦	٣٨,١
٢٠٠٦	٧٥٥٨٧٩٥٩,٨	٣٠
٢٠٠٧	١١١٤٥٥٨١٣,٤	١٦,٦
٢٠٠٨	١٥٧٠٢٦٠٦٧,٦	٣٤,١
٢٠٠٩	١٣٠٦٤٣٢٠٠,٤	- 16.2
2010	162064565.5	24.1
2011	217327107.4	39.1
2012	254225490.7	17
2013	273587529.2	6.6
2014	266420384.5	- 3.9
2015	207876191.8	- 21.9
2016	196536350.8	- 5.45

المصدر / وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، النشرات الإحصائية للسنوات
٢٠١٦ - ٢٠٠٤: مديرية الحسابات القومية

من خلال ملاحظة جدول (٧)، ان حجم الناتج المحلي الإجمالي وصل الى (٥٣٢٣٥٣٥٨,٧) عام ٢٠٠٤. واستمر التذبذب حتى عام ٢٠٠٧ حيث بلغ الناتج المحلي الإجمالي (١١١٤٥٥٨١٣,٤) مليون دينار، بسبب التدهور الأمني وارتفاع اعمال العنف. بعد ذلك حصل تحسن عام ٢٠٠٨، وارتفعت اسعار النفط عالياً، حيث ارتفع نمو (GDP) ولو بنسبة السالب.

اما في عام ٢٠١٠ فقد بلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي (٥,٠) مليون دينار بعد انتهاء الأزمة المالية العالمية وارتفع متوسط نصيب الفرد عام ٢٠١١ وبلغ (٦,٥) مليون دينار.

اما في العام ٢٠١٢ فقد ارتفع متوسط نصيب الفرد الى (٧,٤) مليون دينار بزيادة سنوية مقدارها (٩,٧%) بالمقارنة مع عام ٢٠١١. وارتفع في عام ٢٠١٣ حيث حقق سنوية مقدارها (٤,٩%) عن العام ٢٠١٢.

اما العام ٢٠١٤ فقد انخفض متوسط نصيب الفرد عن العام ٢٠١٣ بمقدار (٥,١١%) ، وذلك بسبب الوضع الأمني المتردي ، وانخفاض اسعار النفط ، وقد تواصل انخفاض متوسط نصيب الفرد حتى وصل في عام ٢٠١٥ الى (٥,٧).

حيث بلغ الانخفاض السنوي (٢٣,٤%) بالمقارنة مع عام ٢٠١٤. وقد حصل انخفاض حاد عام ٢٠١٦ في اسعار النفط، وأصبح متوسط نصيب الفرد (٥,٦) مليون دينار، مسجلاً انخفاض سنوي بنسبة (٠,٦٢%) مقارنة بعام ٢٠١٥ (وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، الحسابات القومية للأعوام ٢٠١٦-٢٠٠٤).

٣-٢: الفقر والبطالة في العراق:

٣-٢-١ الفقر في العراق قبل احتلاله عام ٢٠٠٣

من المعلوم لدى الجميع ان العراق قد تعرض الى هجمة شرسة من قبل امريكا وحلفائها حيث وظفوا موضوع الكويت لتنفيذ مخططاتهم الخبيثة، حيث فرضوا على شعب العراق حصار ظالم سبقته حرب مدمرة، حيث ان عدوان عام ١٩٩١ ركز على تدمير البنى التحتية للاقتصاد العراقي بما في ذلك

الخدمات، مما أدى الى انخفاض مستوى المعيشة للأسرة العراقية، واتبعت الحكومة آنذاك خطة شاملة لتأمين الغذاء بالحد الأدنى لإدامة الحياة.

حيث نظمت وزارة التجارة البطاقة التموينية التي لا يزال العمل عليها قائماً الى اليوم، وهذه الفترة من عام ١٩٩٠ الى عام ٢٠٠٣ تسببت في ارتفاع خط الفقر بنسبة كبيرة ويمكن ان نقسم المجتمع الى ثلاث طبقات او ثلاث فئات رئيسية (محمد ونجم، ٢٠١١: ٦٣)، والجدول رقم (٨) يوضح توزيع الدخل على الفئات التالية:

جدول (٨)

توزيع الدخل على فئات المجتمع لسنوات مختارة

الحصص النسبية من الدخل		الفئات	
١٩٩٣	١٩٩٠	١٩٨٨	السنة
٩%	١٤%	٢١%	٤٠% الفئة الأدنى من السكان
٣٠%	٣٨%	٤٢%	٤٠% الفئة الوسطى
٦١%	٤٨%	٣٧%	٢٠% الفئة الأعلى

المصدر / عمرو هشام محمد وعبد الرحمن نجم، ظاهرة الفقر في العراق، الفترة (٢٠٠٥ - ١٩٧٦) مجلة العلوم الاقتصادية، العدد (٢٨)، السنة التاسعة ٢٠١١.

الفئة الأولى كان وضعها جيداً في الثمانينات إلا انها انتكست خلال الحصار، اما الفئة الثانية حافظت على استقرارها حتى عقد التسعينات ثم تراجع كثيراً، والفئة الثالثة، تراجعت في الثمانينات لصالح الفئة الأدنى، إلا انها انتعشت في الحصار ووصلت حصتها الى ٦١% من الدخل / سوء توزيع الدخل.

خامساً: الفقر في العراق بعد الاحتلال الأمريكي عام ٢٠٠٣.

قام الجهاز المركزي للإحصاء بعملية مسح بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمعرفة مستوى المعيشة في العراق وذلك عام ٢٠٠٤، وتم اجراء بحث ميداني في محافظات اقليم كردستان (دهوك، اربيل) وشمل ٢١,٦٦٨ أسرة. وهو اول مسح بعد عام ٢٠٠٣ للحصول على معلومات احصائية سريعة عن المعيشة. (محمد ونجم، ٢٠١١: ٦٧)، الجدول (٩) يبين لنا سمات الحرمان حسب الميادين التي يتكون منها مؤشر مستوى المعيشة.

الجدول (٩)

دليل مستوى المعيشة على مستوى كل ميدان والدليل العام لإجمالي الأسر في العراق

عدد المجالات	الأسر المحرومة %	عدد المؤشرات	الميدان	تسلسل
٤	٣١,٨	٥	التعليم	١
٥	٢٠,٧	٧	الصحة	٢
٣	٥٨,٢	٧	البنى التحتية	٣
٥	٢٠,١	٥	المسكن	٤
٦	٤٠,٤	٩	محيط المسكن	٥
٥	٥٥,١	٩	وضع الاسرة الاقتصادي	٦
٢٨	١٣,٢	٤٢	الدليل العام لمستوى المعيشة في العراق	٧

المصدر / وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، خارطة الحرمان ومستويات المعيشة في العراق، الجزء الثالث، الملف الاقتصادي.

من خلال الجدول رقم (٩) تبين لنا ان مستوى الحرمان للأسر على المستوى الوطني بلغ (٣١,٢%). وظهرت لنا نسبة الحرمان على مستوى البنى التحتية (٥٨,٢%) وكذلك في ميدان وضع الأسر الاقتصادي بلغت نسبة الحرمان بدرجة عالية (٥٥,١%) بينما ظهرت اقل نسبة حرمان في ميدان السكن والصحة حيث بلغت في السكن (٢٠,١%) والصحة (٢٠,٧%).

وفي عام ٢٠١٤ انخفضت اسعار النفط وتعرض الاقتصاد العراقي الى ازمة خانقة وصاحب انخفاض اسعار النفط سقوط محافظات عراقية بيد الإرهاب منذ مطلع ٢٠١٤ وحتى عام ٢٠١٧. وهذه الأحداث ادت الى عدم قياس خط الفقر بشكل منتظم، بل وفق تقديرات الحكومة العراقية من خلال الأسر النازحة في الداخل، وقد بلغ معدل الفقر (٣٨%) عام ٢٠١٤.

أما في المحافظات التي تعرضت للحرب مع الإرهاب (الأنبار – نينوى – صلاح الدين) ظهرت بنسبة (٤١%) عام ٢٠١٥.

أما في عموم العراق فقد اشارت احصاءات المسح الاجتماعي والاقتصادي ان النسبة بلغت (٥٧%)، واشارت تلك البيانات ان ما يساوي (٥٧%) هم من الأطفال. وقد تدهور الوضع الأمني والاقتصادي في المحافظات التي سيطر عليها الإرهاب، مما ادى الى تدهور وضع العائلات النازحة اقتصادياً (اليونسيف، ٢٠١٧: ١٠-٩).

وفي عام ٢٠١٠ الى ٢٠١٢ تم إطلاق استراتيجية لمعالجة الفقر وتقليله. وقد ادت تلك الاستراتيجية الى زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية غير الغذائية حتى اصبحت كلفتها اعلى من كلفة فقر الغذاء (وهيب وفاضل ٢٠١٦: ٤٦).

والجدول رقم (١٠) يوضح لنا مؤشرات الفقر في العراق لعدة سنوات

جدول (١٠)

مؤشرات الفقر في العراق لعدة سنوات

السنة ٢٠١٢	السنة ٢٠٠٧	المؤشر
٥٠,٤٧	٣٤,٢٥٠	كلفة خط فقر الغذاء
٥٥,٠٣	٤٢,٦٤٦	كلفة تغطية الحاجات الأساسية غير الغذائية
١٠٥,٥ الف دينار فرد/شهر	٧٦,٨٩٧ الف دينار فرد / شهر	الإجمالي
		نسبة الفقر
١٣,٥	١٦,١	حضر (مدن)
٣٠,٧	٣٩,٣	ريف
١٨,٨	٢٢,٩	المجموع
		فجوة الفقر
٢,٥	٢,٧	حضر (مدن)
٧,٦	٩,١١	ريف
٤,١	٤,٥	المجموع

المصدر / وزارة التخطيط. الجهاز المركزي للإحصاء. نتائج المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسر في العراق، ٢٠١٢ ص ١١.

من خلال الجدول رقم (١٠) نلاحظ ان نسبة الفقر غير الغذائي أكبر من نسبة الفقر الغذائي. حيث كانت عام ٢٠٠٧ (٤٢,٦٤٦) ألف دينار فرد / شهر. وازدادت في عام ٢٠١٢ حيث بلغت (٥٥,٠٣) ألف دينار فرد شهر، وانخفضت نسبة الفقر من (٢٢,١٩) عام ٢٠٠٧ الى ان وصلت (١٨,٩) عام ٢٠١٢, اما فجوة الفقر فقد انخفضت من (٤,٥٠%) عام ٢٠٠٧ الى (٤,١%) عام ٢٠١٢.

٢-٣-٣ سادساً: واقع البطالة في العراق قبل الاحتلال الأمريكي عام ٢٠٠٣

ان البطالة هي مشكلة اقتصادية واجتماعية تواجه الاقتصاد العراقي، حيث تتأثر بالظروف السياسية والاقتصادية التي يمر فيها العراق، حيث كان اقتصاد العراق تسير ضمن خطط خمسية في مرحلة السبعينيات وكان الهدف هو التنمية الاقتصادية. اما في عقد الثمانينيات فتحول الى اقتصاد حرب واقتصاد مضاربة خلال فترة الحصار الاقتصادي في التسعينيات.

حيث أن الحروب والحصار ادت الى تدمير البنية التحتية وانخفاض الموارد المالية وهروب المستثمر، حيث تحول اقتصاد العراق من

اقتصاد الوفرة الى اقتصاد ازمة واختلالات هيكلية للاقتصاد العراقي،
(شعلان، ٢٠٠٥: ٣٦٨ - ٣٦٧).

٢-٣-٤ سابغاً: واقع البطالة في العراق بعد الاحتلال الأمريكي عام ٢٠٠٣

ان زيادة معدل البطالة هي أحد مؤشرات انخفاض الناتج المحلي
الإجمالي في العراق ... حيث بعد عام ٢٠٠٣ انخفض الطلب على
العمل وتزايدت البطالة بكل انواعها. وهناك اسباب عديدة للبطالة للفترة
التي تلت عام ٢٠٠٣ وهي كما يلي: (عبيد، ٢٠١٧: ٢٨٩).

١- قيام الحاكم العسكري الأمريكي بحل الجيش والقوات الأمنية والمؤسسات
العامة.

٢- توقف أكثر من ١٩٠ منشأة صناعية عن العمل بسبب فقدان الطاقة
والاضطراب الأمني.

٣- هروب رأس المال المحلي الى الخارج بحثاً عن الأمن والاستقرار
المفقود في العراق.

جدول (١١) يبين معدل البطالة ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي
بدون النفط للفترة من (١٩٩٠ - ٠١٤٢)

جدول (١١)

معدل البطالة ومعدل نمو الناتج الإجمالي بدون النفط (٢٠١٤ - ١٩٩٠)

GPPNO%	GPPR	U %	السنة
	14315.6	5.5	1990
- 42.88	8177.1	6.5	1991
24.40	10172.3	7.5	1992
49.28	15185.3	8.5	1993
- 1.55	14902.8	10.5	1994
- 1.65	14702.8	12.9	1995
11.53	16398.6	13.9	1996
- 15.90	13791.9	15.4	1997
6.38	14671.9	17.4	1998
13.06	16587.6	20.2	1999
0.25	16628.9	22.4	2000
7.14	17816.3	24.6	2001
3.31	14806.6	26.7	2002
- 28.05	13243.6	28.1	2003

66.30	22024.6	26.8	2004
15.06	25342.2	17.9	2005
13.50	28767.9	17.5	2006
- 2.66	27999.4	11.7	2007
3.29	28920	15.3	2008
8.06	312522	14	2009
8.94	34044.6	12	2010
8.65	36988.9	8	2011
12.71	41541	12	2012
7.27	44560.1	18.7	2013
- 6.67	41586.4	18.9	2014

المصدر / باسم خميس عبيد (٢٠١٧). تقدير وتحليل العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي ومعدل البطالة في العراق للفترة ٢٠١٤ - ١٩٩٠، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية العدد ٩٦، المجلد ٢٧

من خلال ملاحظة الجدول رقم (١١) نجد ان هناك معدلات عالية للبطالة ناتجة عن فشل السوق المحلية، حيث نلاحظ ارتفاع معدل البطالة تدريجياً. مثلاً كانت معدلات البطالة عام ١٩٩٠ تساوي ٥,٥%

في حين وصلت عام ١٩٩١ الى ٦,٥%، وذلك بسبب الحصار الاقتصادي الذي ادى الى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، حيث كان النمو سالب (٤٢,٨ -) عام ١٩٩١. وفي عام ١٩٩٣ ارتفع معدل الناتج الإجمالي غير النفطي الى ٢٤,٤٠، لكن البطالة زادت حيث وصلت ٨,٥% عام ١٩٩٣.

وشهدت الفترة من ١٩٩٠ الى ٢٠٠٣ تذبذب في معدلات الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، حيث يرتفع ثم ينخفض لكن هذه الزيادة لم تمتص البطالة.

وبعد توقيع مذكرة التفاهم بين العراق والأمم المتحدة (النفط مقابل الغذاء والدواء) والسماح باستيراد مستلزمات انتاجية إلا ان البطالة لم تنخفض وذلك لوجود اختلالات هيكلية في الاقتصاد العراقي.

وقد وصلت البطالة مرحلة عالية عام ٢٠٠٣ حيث بلغت نسبتها ٢٨,١% ونمو سالب لمعدل الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي حيث بلغ (٢٨,٠٥ -).

اما بعد عام ٢٠٠٣، فقد قامت الحكومة العراقية بتوظيف اعداد كبيرة في مؤسسات الدولة، واهملت القطاع الخاص الذي يمتص نسبة مهمة من البطالة، وادى التوظيف الحكومي لتقليل نسبة البطالة، حيث اصبحت ٨% لكن يجب ان نوضح ان نسبة عالية جداً من التوظيف هو غير منتج واثقل كاهل الموازنة، لأن الصناعات الحكومية مقفلة من جراء الدمار الشامل الذي حصل من جراء القصف الأمريكي على البنى التحتية ومنشآت التصنيع.

وعادت مستويات البطالة للارتفاع عام ٢٠١٢ حيث وصلت ١٢% واستمرت بالارتفاع حتى بلغت عام ٢٠١٤ ١٨,٩% ، حيث زادت مخرجات الجامعات العراقية بأعداد كبيرة لم تتمكن الدولة من استيعابهم,(عبيد ٢٠١٧ : ٢٩٠).

الفصل الرابع

استراتيجية التحول الى اقتصاد المعرفة في العراق لدعم التنمية الاقتصادية

المعرفة تحتاج الى جهد كبير يبدأ من رياض الأطفال، ثم التعليم الأساسي والثانوي والجامعي وصولاً الى التعليم العالي. العراق كان في سبعينيات القرن الماضي وحتى التسعينات من الدول المتقدمة من ناحية التعليم ومحو الأمية، مما هيا له قاعدة معرفية كبيرة، لكن بعد احداث الكويت وحرب الخليج الثانية وفرض الحصار الاقتصادي. حدث تراجع كبير في التعليم وتسرب الطلبة من المدارس، مما ادى الى تأخر دخول العراق الى المعرفة والتحول الى الاقتصاد المعرفي.

اضافة لذلك إن الاقتصاد العراقي تأثر كثيراً بالسياسات الحكومية، حيث كانت السياسة هي التي توجه الاقتصاد وهذا عبئ اضافي على الحياة الاقتصادية. مع ذلك هناك بعض التحولات نحو اقتصاد المعرفة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتحول نحو اقتصاد السوق من اجل النهوض بواقع الاقتصاد المعرفي وفق رؤية اقتصادية معرفية

تعتمد على تنمية رأس المال وتشجيع المبادرات الإبداعية وتوظيفها من أجل تنشيط التنمية الاقتصادية.

٤-٣-١ استخدام الإنترنت:

واستخدام الإنترنت هو مؤشر مهم من مؤشرات التحول الى المعرفة، وقياس هذا المؤشر هو من خلال عدد مستخدمي الحاسوب. وقد اشارت الإحصائيات ان نسبة استخدام الإنترنت القصوى يومياً قد بلغت ٤٨,٥%.

والمنازل شكلت نسبة ٥٧% كمكان لاستخدام الإنترنت ثم بعد ذلك جاءت المقاهي الخاصة بالإنترنت حيث بلغت النسبة ٣٨,٨% من الأفراد من سن ٥ سنوات وأكثر.

أما على مستوى التعليم، فكانت نسبة الحاصلين على البكالوريوس هي الأعلى لمستخدمي الإنترنت وبلغت ٤١,١%

(وزارة التخطيط ٢٠٠٨ : ١٩) وفيما يلي الجدول رقم (١٢) الذي يوضح لنا المجالات التي يستخدم فيها الإنترنت والهدف من استخدامه.

جدول (١٢)

مجالات استخدام الإنترنت والغرض منها

الغرض من استخدام الإنترنت										مجالا ت استخد ام الإنترنت ت	ستوى التفعيل	
مجموع	أخرى	التعليم	التسوية	مجموع	أخرى	التعليم	التسوية	مجموع	أخرى	البريد الإلكتروني	العمر	السنة
١٠٠	٤	٥٠	١٦	١٠٠	٩	٢٢	١٥	٢٥	٢٦	٢٦,٨	١٠-١	
			٩			٤	٢					
١٠٠	٠	٢٢	٥	٢١	١٠٠	٢	٢٨	١٨	٢٢	٢٧,٠	١٥-١	
			١			٤	٧	٨				
١٠٠	٠	٢٢	٥	٢١	١٠٠	٤	٣٨	١٢	١٨	٢٦,٢	٢٠-٢	
			١			٤	٩	٣				

١٠٠	١,	٢٠,	١٨	٢٨	٣٥	١٠	٢,	٣٦	١٥	١٢	٣١,٨	٢٥-٢
.			٢	٤	.	.		٦	٣	٨		
١٠٠	٠,	٢١,	٢٩	٢٢	٢٦	١٠	٢,	٤٠	١٤	١١	٣١,٧	٣٠-٣
.			٢	٨	٤	.		٦	٤	.		
١٠٠	١,	١٦,	٣١	٣٠	٢١	١٠	٣,	٣٢	٢١	٥,	٣٧,١	٣٥-٣
.			١	٣	٧	.		.	٧			
١٠٠	٢,	٢٢,	٢٨	١٩	٢٦	١٠	٩,	٣٥	١٥	٣,	٣٦,٢	٤٠-٤
.			٨	٧	٤	.		٢	.			
١٠٠	٥,	٣٢,	٣٣	١٨	١٠	١٠	٠,	٤٢	٢٠	٣,	٣٢,٢	٤٥-٤
.			٢	٦	٦	.		١	٧			
١٠٠	٠,	٢٠,	٣٥	٣٧	٥,	١٠	٠,	٢٩	٣٠	٥,	٣٣,٨	٥٠-٥
.			٧	٩	.	.		٦	٩			
١٠٠	..	١٥,	٤٨	٣٠	٦,	١٠	..	٢٨	٧,	..	٦٥,٠	٥٥-٥
.			٥	١	.	.		.				
١٠٠	..	١٨,	٤٠	٢١	١٩	١٠	..	٢٥	٢٢	١,	٤٨,٩	٦٠-٦
.			٣	٨	٧	.		٧	٩			
١٠٠	..	٤٠,	١٠	٣٦	١٣	١٠	..	٤٧	٢٩	٦,	١٧,٢	٦٥
.			٤	٢	٢	.		٥	٢			فأكثر

الجنس												
١٠٠	٠	٢٠	١٦	٢٤	٣٧	١٠	٢	٣٥	١٦	١٤	٣٠	نكر
١٠٠	٢	٢٥	١٢	٢٤	٣٤	١٠	٥	٣٣	١٤	١٩	٣٠	انثى

المصدر : وزارة التخطيط / الجهاز المركزي للإحصاء. احصاءات الإتصالات والبريد

العام ٢٠١٠ : ٢٠

من خلال الجدول (١٢) نلاحظ ان استخدام الإنترنت وأغراض استخدامه، ان نسبة الاستخدام للتسلية ونفعه لفئة الأعمار (١٤ - ١٠) وبنسبة ٧٢,٦% ومنخفضة للأعمار من ٦٥ فما فوق حيث بلغت ١٣,٢%.

اما استخدام الإنترنت لأجل العمل الوظيفي فهي مرتفعة للأعمار من ٥٩ - ٥٠ حيث بلغت ٤٨,٥%، وتعتبر فئة ٦٥ فأكثر هي النسبة الأكبر لأغراض البحث والدراسة حيث بلغت ٤٠,٢%.

وأظهرت لنا نتائج مسح عام ٢٠١٤، ان نسبة الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت من حملة شهادة الدكتوراه بلغت ٨٥,٨٨%، ثم تأتي بعدها شهادة الماجستير حيث بلغت ٧٥,٦٦% ثم تأتي بعدها شهادة الدبلوم بنسبة ٦٤,٥٠%، ثم البكالوريوس وبلغت ٤٥,١%.

ورغم ارتفاع نسبة استخدام الإنترنت في العراق الا انه لايزال يعاني من ضعف انتشاره وارتفاع تكلفته قياساً بمستوى دخل الأفراد، اضافة لعدم جاهزية الحكومة الإلكترونية في العراق، وهناك نسبة عالية من

الأفراد لا تقنني الإنترنت بسبب الجهل باستخدامه، وبلغت النسبة ٧١,٣٨%، ثم يأتي هناك سبب اضافي وهو ارتفاع قيمة الأجهزة اللازمة للاستخدام وبلغت ٣١,٠٨%.

اما السبب الأخر، فهو التكلفة حيث بلغت تكلفة الإنترنت ٢٣,٤٢%. ومن خلال المسح الإحصائي تبين ان ٦٢,٣٦% من الأسر لا يتوفر لديها خدمة الإنترنت داخل البيوت، وذلك لعدم معرفتهم بكيفية استخدامه، وارتفاع التكلفة بالقياس الى الدخل وبلغت النسبة ٥٩,٧٧% وكذلك عدم توفر جهاز الحاسوب وبنسبة ٣٩,٩٣%.

اما السبب الأخير فهو اجتماعي يخص العادات والتقاليد وبلغت نسبته ٢٧,١٤% (وزارة التخطيط ٢٠١٥: ١٥ - ١٢).

٤-٣-٢ البيئة الرقمية:

ان ثورة المعلومات والاتصالات هي اليوم سمة الاقتصاد المبني على المعرفة، لأنها وفرت الكثير من الجهد وساعدت على سرعة التبادل التجاري والثقافي. وأهم وسائل الاتصالات التي شهدتها العراق

بعد الاحتلال الأمريكي عام ٢٠٠٣ هي اتصالات الهاتف المحمول، وعملت الحكومة على انشاء بنية تحتية متطورة للاتصالات، وتحويل شبكات الاتصال الى النظم الرقمية، رغم انها لا تضاهي المستوى العالمي.

وحسب الإحصائيات المتوفرة لدينا، فإن نسبة العائلات التي تمتلك الهاتف الثابت وصلت الى ٨٧,١% أما الهاتف المحمول فقد بلغت نسبته ٩٤,٣%، ونسبة الأسر التي تمتلك خطين للهاتف المحمول ٣٦,٠% والأسر التي لديها ثلاثة خطوط بلغت نسبتها ٣٣,٥% (الغريباوي ١١٨:٢٠١٢).

وقد قامت الحكومة في العراق بوضع برامج عديدة لأجل رفع مؤشرات البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات، وهذه البرامج تخصصها لإنجاز خطة التنمية الوطنية للفترة من (٢٠١٧ - ٢٠١٣)، والتي رسمت الأمل لأجل تقديم خدمات اتصالات عالية الجودة وفي متناول الجميع، ولكن تلك البرامج والخطط بحاجة الى تخصيصات مالية لتنفيذها وهي حوالي ٤١٧ ترليون دينار، ومساهمة القطاع

الخاص بما قيمته ٨٨ ترليون دينار والتي تشكل نسبة ٢١% من نسبة نفقات الاستثمار المتوقعة، لأن الاستثمار في قطاع الاتصالات له دور مهم واساسي في تحقيق التنمية الاقتصادية في العراق (نعمة ٢٠١٦: ١٩٨). الجدول (١٣) التالي يوضح لنا مؤشرات البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وما هو مخطط الوصول اليه خلال عام ٢٠١٧.

جدول (١٣)

مؤشرات البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وما هو مستهدف الوصول اليه عام ٢٠١٧

الوضع المستهدف عام ٢٠١٧	الوضع الحالي	المؤشر	تسلسل
٢٥	٦,٨	عدد الخطوط الهاتفية الثابتة لكل ١٠٠ خص من السكان	١
١٠٠	٧٦,٣	عدد المشتركين في الهاتف النقال لكل ١٠٠ خص من السكان	٢

٥	١,٥	عدد الحواسيب لكل ١٠٠ شخص	٣
٢٠	١٤	عدد المشتركين في الإنترنت لكل ١٠٠ شخص	٤
١٠	٦,٣	عدد المشتركين في الإنترنت / خدمة حزمة رضية لكل ١٠٠ شخص	٥
٢٠	١٨,١	نسبة الأسر التي يوجد لديها حاسوب	٦
٤	٨	تعرفة النفاذ الى الإنترنت ٢٠ ساعة / شهر	٧
٣	٥	تعرفة استخدام الهاتف النقال لكل ١٠٠ / يقة في الشهر وكنسبة مئوية من دخل الفرد	٨

المصدر / هيئة الإعلام والاتصالات، الخطة الاستراتيجية للسنوات الأربع

٢٠١٨ - ٢٠١٥ جمهورية العراق بلا تاريخ / ١٥

نلاحظ من الجدول (١٣) ان هناك خطط وبرامج حقيقية لتنمية قطاع الاتصالات في العراق، لأنه قطاع مهم لتحول العراق نحو اقتصاد المعرفة، وأن تنمية قطاع الاتصالات يمهد لدخول العراق الى السباق العالمي لامتلاك التكنولوجيا الحديثة. والتحول من الاقتصاد التقليدي الى اقتصاد السوق، الذي يقوم على الاقتصاد الرقمي من خلال نشر المعرفة

واستخدام الحاسوب على نطاق واسع. وتنمية الموارد البشرية القادرة على الاهتمام بالتكنولوجيا الحديثة للإنترنت والاتصال.

ولرفع مؤشرات تكنولوجيا المعلومات في العراق هناك نقاط هي:

١. اعطاء موافقة على منح تراخيص الهاتف النقال لثلاث شركات هي (شركة الأثير وشركة اسياسيل وشركة كورك).
٢. وصل عدد المشتركين الى أكثر من ٢٩ مليون مشترك في العراق لغاية ٢٠١٣ بنسبة ١٣% سنوياً.
٣. بلغ النمو السنوي لسوق الهاتف النقال بنسبة ٦,٨% سنوياً للفترة من ٢٠١٧-٢٠١٣ وهي اعلى نسبة في منطقة الشرق الأوسط.

٤-٣-٣: استراتيجية تحفيز اقتصاد المعرفة في العراق:

ان استراتيجية تحفيز اقتصاد المعرفة في العراق تعتمد اساساً على مخرجات صناعة النشر الورقي والنشر الإلكتروني والإنتاج الإعلامي والفني. وكذلك تعتمد على الجانب الفكري او الذهني.

وهذه هي اهم الروافد التي تصب في شبكة الإنترنت بشكل متباين من حيث معدل توفر الإنترنت وتقنيته، ومدى توفير او اتاحة الشبكة العنكبوتية امام جميع الأفراد بأقصى سرعة (البارودي، ٢٠١٠: ١٩٣).

وكل ما ذكرناه هو المحتوى الذي يتكون من عدة بنود كما هو مبين في الجدول (١٦) ادناه:

جدول (١٤) بنود المحتوى

تسلسل	المادة	التفاصيل
١	النشر الورقي	كتب، صحف، مجلات
٢	النشر الإلكتروني	صفحات، مواقع ويب، قواعد بيانات
٣	النشر العلمي لتكنولوجي	براءات اختراع، تصاميم، دوريات علمية، بائية
٤	البرمجيات	برمجيات التطبيقات، معلومات الأفراد، اناات شخصية
٥	الإنتاج الإعلامي	مكتبات خاصة، برمجيات إنتاجية، البرامج لفزيونية، الأفلام، ابداعات عامة

المصدر / الأسكوا، مبادئ المحتوى العربي، الأمم المتحدة. نيويورك ٢٠٠٣:

تفعيل التنمية الاقتصادية في العراق في ظل اقتصاد المعرفة في العراق

ان التنمية الاقتصادية في العراق بحاجة الى دعم وجهود اضافية لأجل توفير بيئة محفزة لاكتساب المعرفة، والحصول على المعرفة من

خلال الحوافز الاقتصادية المعتمدة على نظام مؤسساتي مشجع على الإبداع واستخدام المعرفة.

والجدول رقم (١٥) يوضح لنا حجم الإنفاق على البحث العلمي في الجامعات العراقية للفترة من (٢٠١٠ - ١٩٩٥) ونسبة الإنفاق على البحث والتطوير الى اجمالي الإنفاق على التعليم العالي

جدول (١٥)

نسبة الإنفاق على البحث والتطوير الى اجمالي الإنفاق على التعليم العالي للفترة من

(١٩٩٥-٢٠١٠)

السنوات	اجمالي الإنفاق على البحث والتطوير مليون دينار (١)	الإنفاق على طاع التعليم العالي مليون دينار (٢)	نسبة الإنفاق على البحث والتطوير الى اجمالي الإنفاق على التعليم (٣)
١٩٩٥	٨٠,٤	٤٠٦٩	١,٩
١٩٩٦	٥٠,٦	٧١٥١	٠,٧
١٩٩٧	٥٢,١	٦٦٢٦	٠,٧
١٩٩٨	١٣٣,١	٧٦٦٥	١,٧

٠,٤	١٧٦٢٣	٨٦,٦	١٩٩٩
١,١	٢٧٢٨١	٣٢١	٢٠٠٠
١,٨	٢٨١٣١	٥١٥	٢٠٠١
-	-	-	٢٠٠٢
-	-	-	٢٠٠٣
-	-	-	٢٠٠٤
٠,٩	١١٨,٣٥٦	١١٦٧,٢	٢٠٠٥
٢,٧	٥١٠٢٩	١٤,٢٥٠٤	٢٠٠٦
١,٩	٨٢٣٥٤	١٦٣٩,٨	٢٠٠٧
١,٤	١١١١٩١	١٥٧٧,٣	٢٠٠٨
٠,٨	١٣١٦٦١	١٣٣٩,٩	٢٠٠٩
٠,٨	٢٠٢٥٦١	١٧٨٢,٧	٢٠١٠

المصدر / العمود رقم (١) تقرير حسين الميالي، ٢٠١٦. الإنفاق على البحث والتطوير، العمود رقم (٢) / وزارة المالية العراقية. دائرة الموازنة.

العمود رقم (٣) من عمل الباحث حسب الصيغة التالية: اجمالي الإنفاق على البحث والتطوير / الإنفاق على قطاع التعليم العالي.

من الجدول (١٥) نلاحظ ان حجم الإنفاق على البحث والتطوير والإنفاق على التعليم العالي متدنية، حيث كان الإنفاق عام ١٩٩٥ يساوي (٨٠,٤) مليون دينار، وفي عام ١٩٩٦ وصل الى (٥٠,٦) مليون دينار بنسبة منخفضة، واستمر الانخفاض نتيجة الحصار الاقتصادي على العراق والتضخم الجامح الناتج عن طبع العملة العراقية محلياً وبدون رصيد. وفي عام ٢٠٠١ ارتفع الى (٥١٥) مليون دينار.

هذا الإنفاق فيما يخص البحث والتطوير، اما ما يخص التعليم العالي فقد تحسن قليلاً بعد عام ٢٠٠٧ مقارنة بالفترة السابقة، وقد وصل الى (١١١١٩١) مليون دينار. واستمر بالارتفاع حتى وصل عام ٢٠٠٩ الى (١٣١٦٦١) مليون دينار.

وارتفع ايضاً الإنفاق على البحث والتطوير نتيجة ارتفاع حجم الموازنة العامة للعراق، حيث بلغ عام ٢٠٠٥ (١١٦٧,٢) مليون دينار. وفي عام ٢٠٠٧ بلغ (١٦٣٩,٨) مليون دينار واستمر بالارتفاع حتى وصل عام ٢٠١٠ الى (١٧٨٢,٧) مليون دينار.

اما براءات الإختراع فهي من مخرجات الاقتصاد المعرفي. وكذلك من نتائج البحث والتطوير لأنها تساهم في انتاج السلع والخدمات

المتطورة تكنولوجياً، وهي الوثيقة التي تصدرها الدولة لأصحاب الإختراع تثميناً لما تم اختراعه او المكتشف فيما اكتشفه، وهي شهادة رسمية يتم اصدارها من قبل جهات ادارية مختصة في الدولة الى المخترع او المكتشف، سواء كان الإختراع في مجال الزراعة او الصناعة لمدة محدودة، (زين الدين، ٢٠١٠ : ٢٤)

والجدول (١٦) يوضح لنا براءات الإختراع الممنوحة للمقيمين وغير المقيمين للفترة من

(٢٠١٥-٢٠٠٠) في العراق.

جدول (١٦)

براءات الإختراع الممنوحة للمقيمين وغير المقيمين من (٢٠١٥ - ٢٠٠٠)

السنوات	براءة الإختراع الممنوحة للمقيمين العراقيين	براءة الإختراع الممنوحة لغير العراقيين (الأجانب)	اجمالي براءات الأختراع الممنوح
٢٠٠٠	٥٠	٧	٥٧
٢٠٠١	١٣٥	١٧	١٥٢
٢٠٠٢	١٤٣	٦	١٤٩
٢٠٠٣	١٥	٢	١٧
٢٠٠٤	١٣	١	١٤
٢٠٠٥	-	-	-
٢٠٠٦	١٤	-	١٤
٢٠٠٧	١٤	٢	١٦
٢٠٠٨	٢٨	١	٢٩
٢٠٠٩	٢٦	٣	٢٩

١٤	١	١٣	٢٠١٠
٥٧	٥	٥٢	٢٠١١
١٣٦	٥٦	٨٠	٢٠١٢
٢٤٠	١٤٠	١٠٠	٢٠١٣
٣٦٩	٢٣٩	١٣٠	٢٠١٤
٥٠	٢٨	٢٢	٢٠١٥

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على: المصدر / جاسم هادي فرج. واقع الاقتصاد المعرفي في العراق والاستفادة من تجارب بعض الدول الآسيوية. مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، العدد ٢٦، ٢٠١٧، جامعة واسط.

من خلال ملاحظة الجدول (١٨) يتبين لنا ان براءات الإختراع في العراق بلغت ٥٠ براءة اختراع للعراقيين في الداخل عام ٢٠٠٠ ثم ارتفعت عام ٢٠٠١ لتصبح ١٣٥ براءة اختراع ممنوحة، حيث ان الحصار الاقتصادي دفع الحكومة الى تفعيل المنتج المحلي والإعتماد عليه كلياً، وقدمت الدعم للمخترعين وخاصة في مجال الصناعات العسكرية.

وفي عام ٢٠٠٩ وصات براءات الإختراع الى ١٤٣، اما بعد الإحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ وحصول اضطراب سياسي واقتصادي انعكس على الإبداع والإبتكار العلمي، مما ادى الى انخفاض براءات الإختراع حيث وصلت عام ٢٠٠٣ الى (١٥) براءة اختراع. وبسبب استمرار التدهور الأمني فقد انخفض عام ٢٠٠٦ الى ١٤ براءة اختراع اما في عام ٢٠٠٥ فلم تسجل اي براءة اختراع. وقد طرأ تحسن للوضع السياسي والأمني عام ٢٠٠٨ وتم تسجيل (١٣٠) براءة اختراع وانخفضت عام ٢٠١٥ لتصل الى ٢٢ براءة اختراع ممنوحة.

٤-١-٤ واقع التعليم في العراق:

كان نظام التعليم في العراق في عقد السبعينات من القرن الماضي أحد نظم التعليم العالمية حيث تميز بمنجزات ذات كفاءة تتفوق على مخرجات معظم هذه الدول في هذا المجال وأفضلها لتلبية المعايير الدولية، حيث كانت نسبة القراءة والكتابة في المجتمع العراقي (٩٥%) وهي نسبة تكاد تصل الى معدلات الإمام العالمي.

والجدول رقم (١٧) يوضح لنا مؤشرات التطور في التعليم الابتدائي في العراق للفترة من ٢٠١٣ - ٢٠٠٣.

جدول (١٧)

مؤشرات تطور التعليم الإبتدائي في العراق للفترة (٢٠١٣ - ٢٠٠٣)

عدد اعضاء هيئة التدريس	عدد التلاميذ	عدد المدارس الإبتدائية	السنة الدراسية
٢١١١٣٦	٤٣٣٤٦٠٩	١٣٩١٤	٢٠٠٣ - ٢٠٠٤
١٩١٨٥٢	٣٧٦٧٣٦٩	١١١٢٩	٢٠٠٤ - ٢٠٠٥
٢٣٤١٣٩	٣٩٤١١٩٠	١١٨٢٨	٢٠٠٥ - ٢٠٠٦
٢٥٦٨٣٢	٤١٥٠٩٤٠	١٢١٤١	٢٠٠٦ - ٢٠٠٧
٢٦٨٣٢	٤٣٣٣١٥٤	١٢٥٠٧	٢٠٠٧ - ٢٠٠٨
٤٦٤٦٠٤	٤٤٩٤٩٥٥	١٣١٢٤	٢٠٠٨ - ٢٠٠٧
٢٦٣٤١٢	٤٦٧٢٤٥٣	١٣٦٨٧	٢٠٠٩ - ٢٠١٠
٢٦٣٤١٢	٤٨٦٤٠٩٦	١٤٠٤٨	٢٠١٠ - ٢٠١١
٢٧١٧٣٤	٥١٢٤٢٥٧	١٤٦٧٤	٢٠١١ - ٢٠١٢
٢٧٧٧٩٢	٥٣٥١٣١٩	١٥١٥٦	٢٠١٢ - ٢٠١٣
١٢,٣	٠,٣	١٠,١	معدل التغيير انخفاض وارتفاع من ٢٠٠٣-٢٠٠٨
٨,٢	١٩,١	١٥,٥	معدل التغيير انخفاض وارتفاع من ٢٠٠٨-٢٠١٣

المصدر / وزارة التخطيط العراقية / الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الإحصاء الإجتماعي المصدر / وزارة التخطيط العراقية / الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الإحصاء الإجتماعي والتربوي / سنوات متعددة

من خلال الجدول (١٧) يتبين لنا ان عدد المدارس الابتدائية في العراق بلغ (١٣٩١٤) مدرسة للعام الدراسي ٢٠٠٤ - ٢٠٠٣ وعدد التلاميذ الدارسين (٤٣٣٤٦٠٩) وعدد اعضاء الهيئة التدريسية بلغ (٢١١٣٦) لنفس الفترة، اما في العام الدراسي ٢٠٠٨ - ٢٠٠٧ فقد وصل عدد المدارس الى (١٢٥٠٧) مدرسة بنسبة تغير (١٠,١) وعدد التلاميذ تغير بنسبة (٠,٣) و اعضاء الهيئة ابل تدريسية بنسبة (١٢,٣) وان سبب التغير هو ان بيانات اقليم كردستان كانت ضمن عام ٢٠٠٤ - ٢٠٠٣.

اما خلال الفترة من ٢٠٠٩ - ٢٠٠٨ فقد بدأ الوضع يتحسن بشكل واضح حيث ارتفع عدد المدارس وعدد الدارسين وأعضاء الهيئة التدريسية حيث بلغ عدد المدارس (١٥١٥٦) مدرسة للعام الدراسي ٢٠١٣ - ٢٠١٢ وبنسبة تغير مقدارها (١٥,٥) في القطاع العام والخاص.

ونسبة التغير في عدد التلاميذ (١٩,١) ونسبة التغير في اعضاء الهيئة التدريسية بلغ (٨,٢) وهذه الزيادة جاءت بسبب ادخال بيانات المدارس الخاصة، وكذلك بناء مدارس جديدة وتحسن رواتب الهيئات التعليمية. اما ما يتعلق بمؤشرات التعليم الثانوي، فقد مرت بمراحل تطور مختلفة ومتنوعة وكما هو موضح في الجدول رقم (١٨)

الجدول (١٨)

عدد المدرسين	عدد الطلبة	عدد المدارس	السنة الدراسية
العاملين	الدارسين	الإبتدائية	
٨٣٣٥٨	١٥٧١٢٨٣	٤٢٦٩	٢٠٠٣ - ٢٠٠٤
٧٦٠٠٨	١٤٣٧٨٤٢	٣٥٧٦	٢٠٠٤ - ٢٠٠٥
١١١٤٨٣	١٣٨٩٠١٧	٣٩٢٠	٢٠٠٥ - ٢٠٠٦
١١٣٥٥٦	١٤٩١٩٣٣	٤١٠٩	٢٠٠٦ - ٢٠٠٧
١١٤٧٩٥	١٦٠٣٦٢٧	٤٣٦٤	٢٠٠٧ - ٢٠٠٨
١٢٨٤٧٧	١٧٥٠٠٤٩	٤٧٥٦	٢٠٠٩ - ٢٠١٠
١٣٥٩٦٤	١٨٧٧٤٣٤	٥١٨٢	٢٠١٠ - ٢٠١١
١٤١٣٥٥	٢٢١١٤٢١	٦٠٤١	٢٠١١ - ٢٠١٢
١٤٦٢٧٦	٢٣٩٩٦٧٨	٦٤٢٥	٢٠١٢ - ٢٠١٣
٣٧,٦	٢,٥	٢,٢	معدل التغير انخفاض وارتفاع من ٢٠٠٨ ٠ ٣
١٣,٩	٣٦,٨	٣٥,١	معدل التغير انخفاض وارتفاع من ٢٠١٣ ٠ ٨

المصدر / الشباني وزبون ٢٠١٧. الاستثمار في التعليم، مدخل عام للتنمية البشرية في العراق. مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية. المجلد ١٩. العدد ١ لسنة ٢٠١٧، ص ١٥٦.

يتضح من الجدول (١٨) ان عدد المدارس الثانوية في التعليم الصباحي والمسائي الحكومي والخاص في العراق بلغ (٤٢٦٩) للعام الدراسي ٢٠٠٤، ٢٠٠٣. اما في العام الدراسي ٢٠٠٦ - ٢٠٠٥ فقد بلغ عدد المدارس الثانوية في العراق (٣٩٢٠) وعدد المدرسين (١١١٤٨٣) وعدد الطلبة (١٣٨٩٠١٧)

اما في العام الدراسي ٢٠٠٨ - ٢٠٠٧ فقد بلغ عدد المدارس الثانوية (٣٤٦٤) بنسبة بلغت (٢,٢) وكذلك اعداد الطلبة بنسبة تغير مقدارها (٢,٥) وعدد المدرسين بنسبة تغير (٣١,٦) وواصل عدد المدارس الإرتفاع للأعوام ٢٠١١ و ٢٠١٢ و ٢٠١٣ حتى وصل عدد المدارس في العام الدراسي ٢٠١٢-٢٠١٣ بنسبة زيادة مقدارها (٣٥,١) واعداد الطلبة بنسبة (٣٦,٨). بينما انخفض عدد المدرسين بنسبة (١٣,٩). وارتفاع عدد المدارس والطلبة هو بسبب دخول بيانات المدارس الخاصة في المسح الشامل للمدارس.

اما فيما يتعلق بتطور مؤشرات التعليم الجامعي في العراق، فإن التعليم الجامعي هو مؤسسة مهمة ذات دور اساسي في تطوير المجتمع

بما يؤهل من تربويين ومهندسين واطباء وغير ذلك، اضافة الى تطور المعرفة.

وقد تطور التعليم العالي كثيراً في عقد التسعينات في الدراسة الجامعية الأولية والعليا، وقد ازداد عدد الجامعات في العراق بعد عام ٢٠٠٣ حيث انتشرت الجامعات في كل محافظات العراق، وهذا التوسع مهم جداً لتحقيق التنمية الاقتصادية في العراق، (جريو، ٢٠٠٤: ٢).

الجدول رقم (١٩) يوضح اعداد الطلبة والمدرسين واعداد الجامعات في العراق للفترة من ٢٠١٣ - ١٩٩٠.

جدول (١٩)

تطور اعداد الطلبة والمدرسين والجامعات في العراق ٢٠١٣ - ١٩٩٠

عدد الجامعات العراقية	الهيئة التدريسية	الطلبة الموجودين	السنوات
١١	١٠٥٨٤	١٧٩٥٤٢	١٩٩٠
١١	١٠٥٢٠	١٩٧٧٨٦	١٩٩١
١١	١٠٥٩١	١٩٧٩٣٢	١٩٩٢
١١	١١٧٨٩	١٨٦٦١٤٠	١٩٩٣
١٢	١١٨٤٨	٢٠١٩٨٤	١٩٩٤
١٢	١١٦٨٥	٢٣٢٨٠	١٩١٥
١٢	١١٩٩٣	٢٥٧٢٧٨	١٩٩٦
١٢	١٢١٩١	٢٦٦٥٠٥	١٩٩٧
١٢	١٢٠٦٨	٢٧٨٧٨٥	١٩٩٨
١٢	١٢٤٠٢	٢٧٣٩٨٨	١٩٩٩
١٢	١٣٢٤٠	٢٧٧١٩٥	٢٠٠٠
١٢	١٣٢٤٠	٢٩٧٢٩٢	٢٠٠١

١٢	١٥٥٢٣	٣٢٢٢٢٦	٢٠٠٢
١٢	١٧٠٠٣	٣٥٤٩٢٢	٢٠٠٣
١٧	١٩٠٨٦	٣٦٨٧٥٣	٢٠٠٤
١٧	٢٢٦٧٤	٣٨٠٢٣١	٢٠٠٥
١٧	٢٩١٠٩	٣٥٣١٧٣	٢٠٠٦
١٨	٣٠١٠٩	٣٦٨٦٣	٢٠٠٧
١٩	٣١٩٩٠	٣٨٢٨٧٣	٢٠٠٨
١٩	٣٤٠٠٨	٤١٦٤١٤	٢٠٠٩
٢٠	٣٧٤٠٤	٤٧٦٣٧٧	٢٠١٠
٣١	٣٧٤٤٥	٤٨٩٣٩٩	٢٠١١
٣١	٣٩٤٤٥	٥٥٤٥٨٧	٢٠١٢
٣١	٤٠٩٩٣	٦٢٧٠٦٢	٢٠١٣

المصدر / وزارة التخطيط العراقية / الجهاز المركزي للإحصاء /
احصائيات التعليم العالي لسنوات مختلفة.

من الجدول رقم (١٩) نلاحظ انه خلال الفترة (١٩٩٥ - ١٩٩٠) حصل ارتفاع ملحوظ في اعداد الطلبة حيث بلغ (٢٣٢٨٩) في العام الدراسي ١٩٩٥ بعد ان كان (١٧٩٥٤٢) طالب في عام ١٩٩٠، ورغم تلك الأعداد المتزايدة من الطلبة، الا ان العدد قد أثر على الحصار الاقتصادي خلال سنوات التسعينات من القرن الماضي، حيث حصل تسرب كبير في اعداد الطلبة نتيجة ضيق المعيشة وعدم القدرة على مواصلة الدراسة .

ونلاحظ حصول ارتفاع متوسط اعداد الأساتذة فقد بلغ عددهم عام ١٩٩٥ (١١٦٨٥) استاذ جامعي بعد ان كان عددهم (١٠٥٤٨) عام ١٩٩٠. مع ارتفاع عدد الجامعات حيث وصلت عام ١٩٩٥ الى (١٧) جامعة.

اما الفترة من عام ١٩٩٥ وحتى عام ٢٠٠٠ فقد شهدت ارتفاع ملحوظ في اعداد الطلبة المسجلين، مع بقاء الجامعات بنفس العدد (١٦) جامعة بسبب الظروف الاقتصادية الصعبة مع حصول تذبذب في لعداد الطلبة المسجلين، وبقاء الجامعات بنفس العدد (١٦).

اما الفترة من ٢٠١٠-٢٠٠٥ فقد شهدت ارتفاع ملحوظ في اعداد الطلبة حيث وصل العدد الى (٤٧٦٣٧٧) عام ٢٠١٠، بعد ان كان (٢٢٦٤٧) في عام ٢٠٠٥.

وارتفع عدد الجامعات ليصل الى (٢٠) جامعة عام ٢٠١٠ بعد ام كان (١٧) عام ٢٠٠٥، وقد استمرت الزيادة في اعداد الطلبة المسجلين والمدرسين وكذلك اعداد الجامعات حيث وصلت اعلى مستوياتها عام ٢٠١٢ وبلغت (٣١) جامعة في عموم العراق.

(تقرير التنمية البشرية ، العراق ٢٠١٤ ، ٨٣)

٣-٢-٣: الإنفاق على التعليم في العراق:

ان الإنفاق على التعليم معناه الإستثمار في رأس المال البشري. مما يدعم عملية النمو والتنمية الاقتصادية الشاملة في العراق، لأن المتعلمين كلما زاد عددهم كلما ساهموا في زيادة الإنتاجية، مما يؤدي الى زيادة الناتج القومي، على عكس الغير متعلم فهو عبئ على الدولة.

ان تحقيق التنمية الاقتصادية في العراق يتوقف على مشاركة الأفراد المتعلمين في تحقيق أكبر ما يمكن من الإنتاج وتحقيق الرفاهية للمجتمع.

والجدول رقم (٢٠) يبين تطور الإنفاق على التعليم في العراق للفترة من ٢٠٠٥ - ٢٠١٥

جدول رقم (٢٠)

تطور الإنفاق على التعليم في العراق للفترة ٢٠٠٥ - ٢٠١٥ (مليون دينار)
عدا اقليم كردستان

الموازنة	الموازنة الجارية للعراق (١)	لموازنة الاستثمارية للعراق (٢)	المجموع (٣)	الموازنة الجارية للتربية (٤)	نسبة ٤ الى ١	موازنة الاستثمارية للتربية (٥)	نسبة ٥ الى ٢	التربية (٦)	مجموع الجارية + الاستثمارية	نسبة ٦ الى ٣	نسبة ٥ الى ٤
٢٠٠٥	٩٠٢٥	١١٨٣	١٠٢٠٨	١٠٥١٣	٣,١٨	٢٧٩٩	٠,٢٥	٣٣١٢	٢,١	٤,٦	
٢٠٠٨	٤١٩٠	٢٧٢٠	٣٤٦٢	١٥٨٩٧	٣,٥٩	٢٢٠٠	٠,٢٣	٦١١٧	٣,٠	١,٤	
	٩٧	٠	٤٧	٠				٠			

١٧,٩	٣,٨	٢٧٤١	٠,٥٧	٤٦٠٠	٥,٨٢	١٩٢٨١	٩٥٦٩	٦٣٣٦	٣٢٣٦	٢٠١٢
		٢				٢	٧٢	٦٢	٠	
٢١,١	٥,٤	٦٦٧٦	١,١٧	٩١٠٠	٥,٥٢	١٣٧٦٦	٠,٧٩٣	٨٦٢٥	٤٩٣١	٢٠١٤
		٠				٠	٥٥	٣	٣٢	
١٩,٣	٣,٣	٢٧٢٥	٠,٩٦	١٥٠٠	٦,٢١	٧٧٢٥	٨١٩١	٥٦٧١	٢٥٢٠	٢٠١٥
							٨٣	٢٧	١١	

المصدر / وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي.. الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الإحصائية لعام ٢٠١٤ ، الباب التاسع ، احصائية التربية والتعليم .

نلاحظ في الجدول (٢٠) الذي يبين لنا تطور الإنفاق التعليمي في العراق ، حيث بلغت نسبة الإنفاق للتربية ٣,١% عام ٢٠٠٥ من مجمل الموازنة العامة للعراق .

استمرت النسبة بالارتفاع حتى وصلت عام ٢٠٠٨ الى ٣,٥٩ وقد استمرت النسبة بالارتفاع حتى وصلت ٥,٢٨% عام ٢٠١٢ . وفي عام ٢٠١٣ وصلت النسبة الى ٦,٢ .

اما الموازنة الاستثمارية للتربية فقد بلغت عام ٢٠٠٥ نسبة ٠,٢٥ ، وبلغت في عام ٢٠٠٨ ما نسبته ٠,٢٣% . وارتفعت عام ٢٠١٢ لتصل الى ٠,٥٧% ، وفي عام ٢٠١٥ وصلت النسبة الى ٠,٩٦% ، علماً ان الميزانية الاستثمارية لوزارة التربية لا تشكل الا نسبة ضئيلة، حيث ان النسبة الأكبر من موازنة التربية تصرف للرواتب والأجور ، اما المشاريع الاستثمارية فلم ينفذ منها الا الشيء القليل، علماً ان الموازنة الجارية ارتفعت كثيراً عام ٢٠٠٥ وحتى عام ٢٠١٥ وبشكل تصاعدي. وأن نسبة الموازنة الاستثمارية الى الموازنة الجارية ايضاً ارتفعت ووصلت الى ٤,٦% عام ٢٠٠٥ ثم الى ١٩,٣ عام ٢٠١٥ ، مما يؤشر لنا وجود اهتمام حكومي لعملية الاستثمار والإنفاق عليها.

الفصل الخامس النتائج والتوصيات

٥-١ أولاً: النتائج

١. ان الثورة العلمية في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات العالمية، كان لها دور في تغيير العلاقات الاقتصادية بين دول العالم، وما نتج عنه من تحول من اقتصاد قائم على الأصول المادية الى اقتصاد قائم على المعرفة ورأس المال المعرفي، وان اقتصاد المعرفة والتنمية مترابطان، حيث كلما زادت المعرفة زاد التقدم نحو تحقيق التنمية الاقتصادية .
٢. العراق لديه موارد طبيعية وبشرية كافية لأجل التحول نحو اقتصاد المعرفة، اضافة الى وجود احتياطي نفطي كبير، لكن رغم كل المؤهلات المتوفرة للعراق للدخول الى المعرفة، توجد كذلك معوقات لدخول العراق نحو المعرفة، من اهمها الهجرة الواسعة للكفاءات، مع وجود فساد مالي واداري كبير جداً وهذا ما يعيق تحقيق التنمية الاقتصادية في العراق.

٣. ان الموازنة العامة في العراق تعتمد كلياً على موارد النفط، وهذا خطر كبير على الاقتصاد العراقي لأن الشركات العالمية هي التي تتحكم بأسعار النفط، والتذبذب الذي يحصل في اسعار النفط يعتبر عائقاً امام تحقيق التنمية الاقتصادية . لذلك هناك حاجة ملحة لتنويع مصادر الإيرادات وعدم تركها اسيرة للإيرادات النفطية، وقد اهتز الاقتصاد العراقي عام ٢٠١٤ عندما انخفض النفط بصورة مرعبة، مما ولد عجزاً في الموازنة العامة للأعوام ٢٠١٤ وحتى ٢٠١٧ ولا تزال الموازنة اسيرة الموارد النفطية.

٤. ان ظاهرة الفقر في العراق قد انحصرت في عقد السبعينات من القرن العشرين وحتى منتصف الثمانينات وحصول ازدهار اقتصادي انعكس ايجابياً على خدمات التعليم والصحة وارتفاع مستوى المعيشة. ولكن الحال تغير بعد دخول العراق بالحروب، بدأ بالحرب العراقية الإيرانية ثم حرب الخليج الثانية مروراً بالحصار الاقتصادي الظالم، مما رفع عدد الفقراء وخروج الطبقة الوسطى من التوزيع الاجتماعي، وبعد احتلال العراق عام ٢٠٠٣، ارتفع عدد العاطلين عن العمل، بسبب توقف العديد من المشاريع الصغيرة

٥. والمتوسطة والناجح عن اغراق السوق العراقية بالمنتجات المستوردة.

٦. ان البطالة هي من اهم التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي وقفت بوجه تحقيق التنمية الاقتصادية، لأن الاقتصاد العراقي أصبح عاجزاً عن استيعاب الأيدي العاملة في سوق العمل حيث ان الدول المجاورة اتبعت سياسة الإغراق في العراق مما ولد جيش من العاطلين، وكذلك هروب رؤوس الأموال العراقية الى الخارج بسبب عدم الإستقرار السياسي والأمني في العراق.

٧. ان النظام التعليمي في العراق يعاني من معوقات كبيرة تساهم في عدم تحقيق التنمية الاقتصادية المرجوة رغم التحسن النسبي للتعليم في العراق للفترة (٢٠٠٥-٢٠١٣) في اعداد الطلبة والمدارس. لكن الأعداد كثيرة والنوعية غير جيدة، حيث يسود التعليم بكل مراحل الغش والتغشيش التي ستظهر نتائجه في الأعوام القادمة.

٨. ان الإنفاق على التعليم في العراق متدني ولا يسد الحاجة، وقد بلغ ٠,٥% من الناتج المحلي لعام ١٩٩٧. ثم وصل الى ٢,٦% عام ٢٠٠٦. وهذا يعتبر مؤشر سلبي على الدخول نحو اقتصاد المعرفة.

٩. ان الجامعات العراقية تضع في اولويات عملها، تحسين العملية التعليمية من خلال توفير المناهج والموارد الحديثة التي تتماشى مع احتياجات مجتمع المعرفة وما يحتاجه سوق العمل من كوادر.

٢-٥ ثانياً: التوصيات

بعد ان بيّنا النتائج التي توصلت اليها الدراسة، فإن الدراسة توصي بضرورة الأخذ بالتوصيات التالي:

١. على القائمين على رسم السياسة الاقتصادية في العراق، الاهتمام الجدي بموضوع اقتصاد المعرفة، لأنه أصبح اليوم من سمات العصر. فيجب توفير ارضية مناسبة في كل مؤسسات الدولة بقطاعيها العام والخاص لبيئة جاذبة للمعرفة، وتشجيع الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٢. ان تهتم الحكومة العراقية بتطوير خطط مشروع الحكومة الإلكترونية في العراق، وذلك للتسريع في تقديم الخدمات وتخفيف الروتين الإداري وتقليل المخاطبات الورقية.
٣. على الحكومة العراقية ان تبذل اقصى جهودها لضمان الاستقرار الأمني والسياسي، لغرض تشجيع الاستثمار الأجنبي في العراق الذي يبحث عن اماكن امنة للاستثمار.
٤. معالجة الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها العراق والتي من اهم اسبابها الاعتماد على النفط كمورد طبيعي وحيد ومصدر ايراد مالي وحيد. وإن الحكومة واصحاب الخطط الاقتصادية على تنويع مصادر الإيرادات العراقية، واعطاء القطاع الخاص دوره الحقيقي للمساهمة في زيادة الناتج المحلي الإجمالي.
٥. النقطة المهمة هي ان تقوم الحكومة العراقية بمكافحة الفساد بجدية ووضوح وتشكيل لجان مستقلة لمكافحة الفساد بعيدة عن الأحزاب المشاركة في العملية السياسية، لأن اغلب الفاسدين تحميهم احزابهم، واوصى بأن تقوم الحكومة بإلغاء دائرة المفتش العام في

جميع الوزارات وهيئة النزاهة، لأن هاتين الدائرتين هما سبب رئيسي لتفشي الفساد، حيث يساوم الفاسدون بدفع اموال طائلة لأجل غلق ملفات الفساد.

٦. على الحكومة وضع خطط وبرامج لأجل تقليل الفقر في العراق، ومعالجة مشكلة البطالة التي هي سبب الفقر، وكذلك البطالة والفقر تكون في خدمة الإرهاب، لأن الإرهابيين يستغلون ضعف الحال المادي لدى الناس ويغروهم بالأموال، اذن فإن القضاء على الفقر والبطالة هو أحد طرق مكافحة الإرهاب، والقضاء على الفقر يتطلب تنفيذ مشاريع تنموية وتشغيل ايدي عاملة كثيفة. وكذلك تخصيص منح مالية لمشاريع صغيرة ينفذها العاطلين عن العمل.
٧. اصدار القوانين والتشريعات المشجعة للتجارة الإلكترونية في العراق وهذا يتطلب ايجاد بنية تحتية متطورة للاتصالات مع توسيع شبكة الإنترنت.
٨. اهتمام الحكومة بمراكز البحث والتطوير في العراق، من خلال انشاء مراكز ابحاث متطورة، وزيادة الإنفاق على مشاريع البحث مع تعزيز الاستثمار في رأس المال الفكري.

٣-٥ ثالثاً: دراسات مقترحة

وبناءً على الدراسات السابقة التي اطلعت عليها وعرضت اهدافها ونتائجها. وجدت ان هناك حاجة ماسة الى الكثير من البحوث والدراسات حول وضع الاقتصاد المعرفي والتنمية الاقتصادية لما بينهما من ترابط وتشابك. واقترح ان يتوجه الباحثين الى دراسات أخرى، مثل:

- ١- البحث والتطوير في الجامعات العراقية ودوره في تقدير المعرفة.
- ٢- دور التعليم العالي في بناء اقتصاد المعرفة.
- ٣- دور الاقتصاد المعرفي في بناء قطاعات منتجة غير القطاع النفطي في العراق.

المصادر والمراجع

اولاً: المصادر العربية

أ. الكتب

- ١- بكار ، عبد الكريم ، مدخل الى التنمية التكاملية ، رؤية اسلامية ، طبعة دار القلم الأولى ، الدار الشامية ، دمشق ١٩٩٩
- ٢- بكري ، كامل ، التنمية الاقتصادية ، دار النهضة العربية . بيروت ١٩٨٦
- ٣- تودارو ، ميشيل ، التنمية الاقتصادية ، ترجمة ، حسني ، محمود ومحمد ، محمود وحامد . دار المريخ للنشر والتوزيع ، الرياض ٢٠٠٦
- ٤- جرادات ، ناصر محمد سعود وآخرون ، ادارة المعرفة ، دار الإثراء للنشر والتوزيع ، الطلعة الأولى ، عمان ٢٠١١
- ٥- حجازي ، عبد الفلاح ، الحكومة الإلكترونية ونظمها القانونية ، دار الفكر للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠٠٤

٦- خلف ، فليح حسن ، اقتصاد المعرفة ، عالم الكتب الحديث عمان ،
٢٠٠٧

٧- زيني ، محمد علي ، الاقتصاد العراقي ، الماضي والحاضر
وصادرات المستقبل ، دار الملاك للفنون والأدب والنشر ، دار
الكتب والوثائق ، بغداد ، ٢٠٠٩

٨- صلاح زين الدين ، الملكية الصناعية والتجارية (براءات اختراع)،
الرسوم الصناعية ، النماذج الصناعية ، العلاقات التجارية ،
البيانات التجارية ، الطبعة الأولى ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ،
الأردن ٢٠١٠

٩- العذاري ، عدنان داود محمد والدغمي . هدى زوير مخلف،
الاقتصاد المعرفي وانعكاساته على التنمية البشرية ، نظرية وتحليل
في دول عربية مختارة ، دار جرير للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى
عمان ،

١٠- اللوزي ، موسى ، التنمية الإدارية ، دار وائل للطباعة والنشر ،
الطبعة الثانية ، عمان ، ٢٠٠٢

١١- محمود ، محمد نايف ، الاقتصاد المعرفي ، الأكاديميون للنشر والتوزيع عمان ، ٢٠١١

١٢- مرسي ، فؤاد ، التخلف والتنمية ، دراسة في التطور الاقتصادي ، دار الوحدة للطباعة والنشر ، الطبعة الأولى ، بيروت ، ١٩٨٢

١٣- الهوش ، ابو بكر محمود ، الحكومة الإلكترونية . الواقع والأفاق ، الطبعة الأولى ، مجموعة النيل العربية للنشر ، القاهرة ٢٠٠٦

ب. البحوث والدراسات:

١- ابو الشامات ، محمد انس ، اتجاهات اقتصاد المعرفة في البلدان العربية ، مجلة جامعة دمشق للعلوم التصاعديّة والقانونية ، المجلد ٤٨ ، العدد ١٠ ، ٢٠١٢

٢- توتليان ، مرال ، مؤشرات اقتصاد المعرفة وموقع المرأة من تطورها ، منشورات المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية . لبنان ٢٠٠٦

- ٣- جبيلة ، وفيقة ، رحالي جبيلة ، بوخالقه رفيقه ، التنمية من مفهوم تنمية الاقتصاد الى مفهوم تنمية البشر ، بحث مقدم الى جامعة تيبازة ، قسم علم الاجتماع ، ٢٠١٢
- ٤- جريو ، داخل حسن ، التعليم العالي في العراق وبعض متطلبات الإصلاح ، مجلة المجمع العالي العراقي ، المجلد ٥ ، العدد ٤ ، ٢٠٠٤
- ٥- حسن ، رحيم كاظم ، قياس اثر التركيب العمري للسكان على الناتج المحلي الإجمالي في العراق ، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، المجلد ١٩ ، العدد ٦٧٢
- ٦- حسن ، علاء الدين عبد الرحمن ، استثمار الموارد البشرية ، مدخل لتحسين كفاءة العاملين في الحكومة الإلكترونية وفاعليتهم ، بحث منشور في مجلة المخطط والتنمية ، العدد ٢٤ ، ٢٠١١
- ٧- الحسون ، معين عباس احمد وآخرون ، اثر الوعي الضريبي في تحقيق التنمية الاقتصادية . مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية ، المجلد ١٥ العدد ٢ ، ٢٠١٣

- ٨- حسين ، مريم خالص ، الحكومة الإلكترونية ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد الخاص بمؤتمر الكلية ، العراق ٢٠١٣
- ٩- الخياط ، عبد العزيز بن سعيد ، دور الإعلام في التنمية الاقتصادية ، ورقة علمية مقدمة الى المنتدى الإعلامي السنوي السابع ، الجمعية السعودية للإعلام والاتصال ، مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية ، ٢٠١٦
- ١٠- درويش ، حسين ديكان ، اثر سياسات الإصلاح الاقتصادي في رفع مقدرة الاقتصاد العراقي ، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية ، المجلد ١٥ ، العدد ١ ، ٢٠٠٨
- ١١- راهي ، محمد غالي دعان ، معن عبود ، الخيارات المتاحة امام العراق لتنظيم ايراداته النفطية . مجلة العربي للعلوم الاقتصادية والإدارية ، المجلد ٢ العدد ٣٥ ، ٢٠١٥
- ١٢- الربيعي ، فلاح حسن ، ظاهرة البطالة في العراق ، الإستيعاب وسبل المعالجة ، الصبا الإلكترونية . ٢٠١٦

- ١٣- الرفاعي ، سحر قدوري ، بحث عن الحكومة الإلكترونية وسبل تطبيقها ، مدخل استراتيجي ، الجامعة المستنصرية ، بحث منشور في مجلة اقتصاديات افريقيا ، العدد السابع ، ٢٠٠٩
- ١٤- زكي ، ايمان عبد المحسن ، الحكومة الإلكترونية ، مدخل اداري متكامل . منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، بحوث ودراسات، القاهرة، ٢٠٠٩
- ١٥- شعلان ، هشام ياسين ، اصلاح الاقتصاد العراقي ، رصيد الماضي وتوقعات المستقبل ، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، المؤتمر العلمي السابع ، عدد خاص ، بغداد ، ٢٠٠٥
- ١٦- صالح ، اسماء علي محمد وآخرون ، نموذج مقترح للتحصيل المالي الإلكتروني للإيرادات في السودان ، جامعة النيلين ، اكااديمية السودان للعلوم المصرفية والمالية ، السودان ، ٢٠١٥
- ١٧- العاني ، اسامة عبد المجيد ، متطلبات الأستاذ الجامعي في عصر المعرفة ، جملة دراسات اقتصادية ، بيت الحكمة ، العدد ٢٠ ، ٢٠٠٨

- ١٨- عبد الغني، سوزان، مدى امكانية التكامل بين تكنولوجيا المعلومات والاقتصاد المعرفي في المنظمات التعليمية، مجلة تكريت للعلوم الإدارية، المجلد ١٢، العدد ٣٤، ٢٠١٦
- ١٩- عبيد، باسم خميس، تقدير وتحليل العلاقة بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدل البطالة في الاقتصاد العراقي، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، المجلد ٢٣، العدد ٤٦، ٢٠١٧
- ٢٠- علي، ايلاف محسن، مقومات وعوائق الولوج الى اقتصاد المعرفة في العراق، جامعة البصرة، كلية الإدارة والاقتصاد. قسم الاقتصاد، ٢٠١٣
- ٢١- محمد، عمرو هشام ونجم، عبد الرحمن، ظاهرة الفقر في العراق. الواقع والمعالجات للفترة من ٢٠٠٦ - ١٩٧٦، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة التاسعة العدد ٢٨، ٢٠١١
- ٢٢- نعمة، مناف مرزه، اثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على اقتصاد المعرفة في العالم العربي مع اشارة خاصة للعراق، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، جامعة بابل، المجلد الثامن، العدد ٣، ٢٠١٦

٢٣- نعمه، هاشم كاظم، هجرة الكفاءات العلمية العراقية (نظرة

تحليلية) مجلة الثقافة الجديدة العدد ٢٣٨ ، ٢٠٠٨

٢٤- وهيب ، بشرى علي ، وسجى فاضل ، الفقر في العراق بعد عام

٢٠٠٣ وسبل معالجته ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية العدد ٥

٢٠١٦ ،

ج. الرسائل والأطروحات الجامعية :

١- البارودي ، شيرين بدري توفيق ، دور اقتصاد المعرفة في استدامة

القدرة التنافسية للمصارف التجارية (دراسة قياسية لعدد من

المصارف التجارية في العراق) اطروحة دكتوراة مقدمة الى

مجلس كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، ٢٠١٠

٢- الربيعي ، نادية مهدي عبد القادر ، اقتصاد المعرفة والتنمية

البشرية في الدول العربية للمدة (٢٠٠٨-١٩٩٠) دراسة مقارنة

لعدد من الدول الأجنبية والعربية . اطروحة دكتوراة مقدمة الى

مجلس كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد ، ٢٠١٠

- ٣- سعد الله بكاري ، اقتصاد المعرفة ودوره في التنمية الاقتصادية ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، مقدمة الى مجلس كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية ، جامعة ابو بكر القايد ، ٢٠٠٨
- ٤- العكيدي ، احمد محمد جاسم ، التنمية المستدامة في دول مجلس التعاون الخليجي للفترة (٢٠٠١-١٩٧٠) رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة الأنبار ٢٠٠٥
- ٥- عليمات ، خالد عيادة نزال ، انعكاسات الفساد على التنمية الاقتصادية ، دراسة حالة الأردن ، اطروحة دكتوراة مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير ، قسم العلوم الاقتصادية ، ٢٠١٥ ،
- ٦- الغريبايوي ، حيدر عبد الأمير نعمه ، دور اقتصاد المعرفة في تفعيل التنمية ، التنمية البشرية في العراق ، دراسة مقارنة لتجارب دول مختارة ، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠١٢

- ٧- مصطفى ، زيدوني ، النمو الاقتصادي واستراتيجيات التنمية ،
حالة اقتصاديات دول جنوب شرق اسيا ، اطروحة دكتوراة ، غير
منشورة ، جامعة الجزائر ٢٠٠٠
- ٨- نوال ، جمعون . دور التمويل المصرفي في التنمية الاقتصادية ،
رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية العلوم الاقتصادية والتجارية
، قسم التسيير ، جامعة الجزائر . ٢٠٠٥

د. تقارير الجهات الرسمية

- ١- الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، اللجنة الاقتصادية
والإجتماعية لغربي آسيا لعام ١٩٩٧، تطبيق مؤشرات التنمية
المستدامة في بلدان الأسكوا ، تحليل النتائج
- ٢- الأسكوا ، تقرير وتحسين المحتوى العربي في الشبكات الرقمية ،
الأمم المتحدة ، نيويورك ، ٢٠٠٣
- ٣- الأسكوا ، مبادئ المحتوى العربي ، الأمم المتحدة بنيويورك ٢٠٠٣
- ٤- التقرير الوطني للتنمية البشرية ، العراق ٢٠١٤

٥- اللجنة الوطنية للسياسات السكانية، حالة سكان العراق، التقرير الوطني الأول حول حالة السكان في العراق في اطار توصيات المؤتمر العاشر في القاهرة للسكان، الأهداف الإنمائية للألفية، بغداد - ٢٠١٠

٦- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء. مديرية الحسابات القومية، النشرات الإحصائية للسنوات (٢٠١٦ - ٢٠٠٤)

و- المؤتمرات والندوات

١- المؤتمر الدولي للحكومة في مؤسسات التعليم العالي، برنامج المؤتمر وملخصات الأبحاث، مجلس حوكمة الجامعات العربية بالتعاون اتحاد الجامعات العربية وجامعة الشرق الأوسط ٢٠١٧

ثانياً: المصادر الأجنبية

- ١- Michael, Todaro and Stephen C. Smith. Economic Development, 12th edition , 2015
- ٢- The Economist Intelligence unit, Country Profile, Iraq, ١٩٩٢ - ١٩٩٣